روائع المتون وبدائع الفنون

نظم في الفرائض والأصول والقواعد والمصطلح والنحو

بقلم
الدكتور حاكم المطيري
كلية الشريعة - جامعة الكويت

دار البشائر الإسلامية



روائع المتون وبدائع الفنون

نظم في الفرائض والأصول والقواعد والمصطلح والنحو

بقلم
الدكتور حاكم المطيري
كلية الشريعة - جامعة الكويت

دار البشائر الإسلامية

الطَّبْعَةُ الأولى
١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م

شركة دار البشائر الإسلامية
للطباعة والنشر والتوزيع ش. م. م
أسسها الشيخ رمزي دمشقية رحمه الله تعالى سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م
بيروت - لبنان ص.ب: ١٤/٥٩٥٥ هاتف: ٧٠٢٨٥٧
فاكس: ٠٠٩٦١١/٧٠٤٩٦٣ e-mail: bashaer@cyberia.net.lb




بسم الله الرحمن الرحيم

المقـــدّمَة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله وسلّم على النبيّ الأمين وآله وأصحابه أجمعين.

وبعد:

فهذه (روائع المتون وبدائع الفنون)، وهي خمس منظومات علمية في خمسة فنون، هي:

١ ــ العذب القراح في علم الاصطلاح: في نظم مصطلح علم الحديث.

٢ ــ السعي الحثيث إلى فقه المواريث: في نظم علم الفرائض.

٣ ــ الوصول إلى نظم الأصول: في نظم أصول الفقه.

٤ ــ الإبريز في نظم الوجيز: في نظم كتاب الوجيز للبرنوي في القواعد الفقهية.

٥ ــ رائعة الابتدا في نظم الأجرومية وقطر الندى: في علم النحو.

وقد طلب مني أخي الشيخ الفاضل والمحقق الكامل الأديب الأريب المؤرِّخ، محمد بن ناصر العجمي، أن أعهد إليه بها ليقوم بنشرها والعناية بها كرماً منه وتفضُّلاً، وحرصاً منه على نشر كل ما يخدم العلوم الشرعية والعربية كعادته.

فبادرت إلى تحقيق رغبته ــ مع رفضي قبل ذلك العروض التي عرضها عليّ بعض أصحاب المطابع لعدم تفرُّغي لمراجعتها وتصحيحها ــ ولم أستطع رفض طلب محمد الذي أحببته منذ عرفته سنة ١٤٠٧هـ في درس شيخنا العلاَّمة الفقيه محمد بن سليمان الأشقر، وكان يشرح كتاب (نيل المآرب شرح دليل الطالب) للتغلبي، الذي أخرجه شيخنا الأشقر وحققه، وقد ظلَّت الأخوَّة بيني وبين الأخ محمد العجمي منذ تلك الأيام لا تزداد مع الأيام إلاَّ رسوخاً، فكان كما قال الأول:

صديق لا يغيِّره صباحٌ عن الخلق الجميل ولا مساءُ

وقد ألح عليّ أن أذكر في هذه المقدمة قصة كل نظم من هذه المنظومات، إذ كان يعلم أن لكل نظم منها مناسبة، ولم أكن أرى لذلك داعياً، غير أنه أبى عليّ إلاَّ أن أذكرها لشغفه بكل نادرة طريفة، وقصة ظريفة، كما هو دأب أهل الأدب والتاريخ ومحمد إمام فيهما.

وقد كنت منذ الصغر شغوفاً بحفظ الشعر والعناية به وقرضه وحفظ المنظومات العلمية، حتى حفظت المعلقات السبع وكثيراً من الشعر الجاهلي والإسلامي، كما حفظت منظومة الإمام الصنعاني (بغية الآمل) في علم أصول الفقه وهي نحو خمسمائة بيت، وحفظت نحو خمسمائة بيت من ألفية ابن مالك أي قسم النحو منها، والرحبية في الفرائض، والمنظومة البيقونية في علم الحديث، ومنظومة السعدي في القواعد الفقهية، إلى غير ذلك من المنظومات.

وقد أدركت ما في بعضها من عسر على طلاّب العلم في هذا العصر، إذ لكل عصر لغته وأسلوبه، ولم تعد تلك المنظومات على أهميتها تفي بالغرض، إذ أصبحت الحاجة شديدة للعناية بفن المنظومات العلمية والتأليف فيه بأسلوب سهل جديد عصري، مع المحافظة على المضمون

العلمي، ليكون ذلك أدعى لحفظها والعناية بها بعد عزوف طلّاب العلم في هذا العصر عن حفظ المتون والمنظومات العلمية القديمة.

وقد كنت أرى في بعض تلك المنظومات خللاً من جهة النظم، حيث يكثر فيها الحشو من أجل إقامة البيت ووزنه كما في الرحبية، فكان يقع في نفسي أن لو تجنَّب أصحابها مثل هذه العيوب لجاءت أجمل وأحسن وأكمل، حتى أتذكَّر قول الحريري في ملحته:

وإن تجد عيباً فسد الخللا فَجَلَّ مَن لا عيب فيه وَعَلا

وقد كان أول نظم نظمته (العذب القراح) ثم (الإبريز) سنة ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م بطلب من أحد طلّابي النجباء، حيث رغب إليَّ بنظم علم مصطلح الحديث بعد أن قرأ علي هذا الفن، ورأى أنه لو كان فيه نظم وسط أخصر من ألفية العراقي والسيوطي وأوفر من البيقونية، يحوي أهم ما يحتاجه طالب هذا العلم من مصطلحاته وقواعده لكان ذلك أرفق بطلَّاب العلم في هذا العصر وأوفق، فبادرت إلى تحقيق رغبته إذ أحسَّ هو بما كنت أشعر أنا به من قبل من ضرورة وضع منظومات علمية تناسب قدرات أهل هذا العصر وحاجاتهم وظروفهم.

وبعد مدة من وفاة شيخنا العلَّامة محمد بن سليمان الجرَّاح رحمه الله، اقترحت على خاصة طلَّابه قراءة شيء من الفنون على أخيه الأكبر الشيخ الأديب المعمّر: إبراهيم بن سليمان الجرَّاح، وكان حينها في عزلة لا يستطيع أحد من طلَّاب العلم معها الاستفادة من علمه والقراءة عليه.

فقال لي الأخ د/ وليد المنيس: إنَّ الشيخ لن يقبل ذلك، فقد حاولت معه من قبل فلم أفلح. فقلت: سأحتال عليه كما هي طريقة أهل الحديث!



وأخبرت الشيخ وليد أنَّ لديّ منظومات سأتَّخذها وسيلة للقراءة على الشيخ إبراهيم، فقال: لن يرض منك إلاَّ أن تدفعها إليه ليقرأها وحده ثم يردّها عليك، فإن وُفِّقْتَ في إقناعه فسنقرؤها عليه معاً.

فأتيت الشيخ إبراهيم عصر الأربعاء ٢ ربيع الآخر سنة ١٤١٨هـ في مسجده وكان بيده كتاب مقامات الحريري يقرأ فيه، فسلَّمت عليه فقلت له: يا شيخ إبراهيم، لديّ نظم في علم المصطلح أحبّ منك أن تأذن لي بقراءته عليك لتقوِّم أوده وتقيم عوجه. فقال: هات النظم وأنا أقرأه ثم أرده إليك.

فقلت: لن يطيب خاطري يا شيخ إبراهيم حتى أقرأه أنا عليك لأستفيد من ملحوظاتك وعلمك، فما زلت به ألح بالطلب ويصرّ على الرفض حتى وافق ورضي بالقراءة عليه، فخشيت إن أنا أخرت الأمر حتى يحضر الأخ وليد المنيس القراءة أن يغيِّر الشيخ رأيه ويرفض، فغنمت الفرصة وأخرجت المنظومة فأخذت أنشدها بصوت عال ليسمعها الشيخ، حتى خرج من المسجد بعض من كان فيه ممن كانوا يقرأون القرآن من شدَّة الإزعاج بعد أن رموني بأبصارهم رجاء أن أغضّ من صوتي ليكملوا وردهم، غير أني تجاهلت نظراتهم رجاء أن يراعوا مثل هذا الظرف الطارىء، فأنا غريب والشيخ عسير والله عفوّ غفور!

وما زلت أترنَّم بها حتى طرب لها وأُعجب بها واستحسنها، وأخذ يسأل عن معاني بعض أبياتها فأعيدها، وسأل معجباً: أهذا النظم لك؟ قلت: نعم، فدعا لي، ثم قرب أذان المغرب وقد بقي نصف المنظومة، فقلت له: سآتيك غداً من أجل إكمالها فوافق، فأتيته من الغد بعد العصر فكأنه كان ينتظرني وشعرت أنه كان أكثر سروراً برؤيتي هذه المرة منه بالأمس، فأكملت عليه قراءتها وزدت في آخرها بيتاً فيه ذكر قراءتي لها عليه، فقال: لا داعي

لهذا، فقلت له: هل قرأتها عليك أم لا؟ فرضي وقد أدرك قصدي من القراءة عليه.

ثم قلت له بعد الفراغ من المصطلح: إنَّ لدي نظماً آخر في القواعد الفقهية وأريد قراءته عليك؟ فقال: يا ولدي اللي (الذي) عندي عندك، ولا تحتاج أن تقرأ علي، وأخذ يثني على المنظومة، فلما رأى إصراري وافق فقرأتها عليه عصر السبت ٥ ربيع الآخر سنة ١٤١٨هـ، فاستحسنها وأخذ يدعو لناظمها.

فلما التقيت بالأخ الفاضل د/ وليد المنيس بادرني بالسؤال عن الموضوع وأخبرني أنه كان يدعو لي طول الوقت ـ لما يعلمه من حال الشيخ إبراهيم وامتناعه عن التصدِّي للتدريس ـ فأخبرته بأني قرأت المنظومات على الشيخ، غير أني خشيت أن يغيِّر الشيخ رأيه إن أنا لم أبادر بقراءتها عليه، فضحك الأخ وليد وعجب لصنيعي.

وقد طلب مني بعد ذلك د/ وليد المنيس أثناء وجودي في إنجلترا لتحضير رسالة الدكتوراه أن أنظم دليل الطالب للشيخ مرعي الكرمي في فقه الحنابلة حين أجد فرصة سانحة لذلك في الغربة، وعزمت النيّة على تلبية رغبته؛ لما له من مكانه كبيرة في نفسي عبَّرت عنها بقصيدتي البائية في الثناء على نبل أخلاقه وكرم طباعه التي منها:

إلى الذي سادنا في العلم والأدبِ	وحاز فينا ذرا العلياء والرتبِ
إلى الصديق الذي ما زرته أبداً	إلَّا تهلَّل وجهاً عادة العربِ
تحية من صميم القلب صادقة	من غير ما رغب فيها ولا رهبِ
وهذه دررٌ ـ أهديك ـ فاخرةٌ	كأنها قطع الألماس في الذهبِ
إنَّ الكريم طروب للثناء كما	تهتزّ غانية من نشوة الطربِ

فاجتهدت في تحقيق طلبه فلم تجد القريحة مني بشيء حتى غدا نقل جبل من مكانه أهون عليّ من نظم بيتين من دليل الطالب، وحتى صرت أميل إلى تصديق قول العرب: إنَّ للشعر شيطاناً، وإنَّ لكل شاعر رئياً من الجن إذا حضر هاج الشعر وإذا غاب هجع؟!

وقد صادف ونحن في مدينة برمنغهام ـ حيث الجالية الإسلامية هي الأكبر في أوروبا كلها، ويوجد فيها جالية كبيرة من الإخوة اليمنيين، ويعدّ مركزهم الإسلامي (أمانة معاذ الخيرية) من أكبر وأنشط المراكز هناك ـ أن زار المركز الشيخ الأديب الفقيه الفرضي علي بن سالم بن سعيد بن بكير ـ الحضرمي بلداً الشافعي مذهباً السنيّ عقيدة ـ مدة عشر أيام، وأقيمت له محاضرات شرح فيها الرحبية في علم الفرائض.

وقد أخبرني إمام المركز الإسلامي الشيخ الأديب الخطيب الأخ الفاضل محمد الحبر ـ ابن شيخنا العلاَّمة الأديب المفسِّر يوسف الحبر نور الدايم ـ أنَّ الشيخ الحضرمي رآني في المسجد أول مرة حين قدومه قبل أن أتعرَّف إليه، فقال للأخ الحبر: قفا هذا الرجل قفا طالب علم؟!!

فدهش الأخ الحبر من فراسة الشيخ الحضرمي، فقال له: صدقت يا شيخ سالم، هذا الشيخ حاكم من أهل الكويت وهو يحضِّر رسالة الدكتوراه في السنة النبوية وشبهات المستشرقين، فسلَّمت عليه وتعرَّفت إليه وأصبحنا متلازمين طول المدة التي قضاها بيننا يحرص على زيارتي له، ويأنس بي لما يشعر به من الغربة وانشغال أهل البلد عنه في أعمالهم أكثر الوقت.

وفي يوم من الأيام وهو يشرح الرحبية وبين يديه جمع من أهل المسجد وطلاَّب العلم، دخلت وصلَّيت تحيّة المسجد ـ وكنت للتوّ قد فرغت من



تسليم الرسالة إلى الجامعة للمناقشة ولم أنم منذ فترة طويلة ــ وجلست خلف الشيخ الحضرمي واتكأت على المنبر واسترخيت، فلم أشعر إلاَّ والشيخ يلتفت إليَّ ويقول مازحاً: هل نوجِّه السؤال للشيخ حاكم وإن كنا لا ندري ما الذي درسه الشيخ حاكم في مكة؟

فقلت له وقد أخذتني الحمية والأنفة: وجِّه سؤالك للطلاَّب أمامك! فضحك.

فلما انتهى الدرس رجعت إلى سكني ــ غرفة صغيرة مستأجرة عند امرأة بريطانية عجوز ولم يكن معي من كتبي إلاَّ كتب اللغة الإنجليزية ــ فأردت الخلود إلى الراحة والنوم فلم أستطع، فقد حضر شيطان الشعر على غير موعد، فلم أنم إلاَّ قبيل الفجر بعد أن نظمت نحو مائة بيت في الفرائض! ثم أكملتها من الغد عشرين بيتاً، واتصلت ظهراً بالشيخ الحبر وقلت له: أخبر الشيخ الحضرمي أني سأقرأ عليه اليوم نظماً في الفرائض، فقال الحبر: أي نظم تعني؟ فقلت: انتظر حتى نلتقي.

فأخبر الحبر الشيخ الحضرمي بالموضوع فقال: لعله يريد قراءة الرحبية؟ ثم جئته العصر فضحك حين رآني وقال: ما عندك؟ قلت: سأقرأ عليك الرحبية ومنظومة أخرى في الفرائض، فلما فرغت من الرحبية وشرعت في قراءة منظومتي في الفرائض بدا عليه من عوارض العجب والدهشة والإعجاب ما لا يوصف، فلما بلغت قولي:

نظمتهـــا وليـــس ثَـــمَّ دفتـــرُ ... بجـــانبـــي وليـــس ثَـــمَّ مصـــدرُ

وإنمـــا التـــوفيـــقُ والإلهـــامُ ... والحفـــظُ والإتقـــانُ والإلمـــامُ

والأخـــذُ مـــن فـــم الشيـــوخ دهـــراً ... حتـــى استقـــامَ نظمُهـــا لـــي ظَهَـــرا

فـــالحمـــدُ لله لـــهُ الملـــكُ ومـــا ... فـــي الأرض مـــالـــكٌ ســـواهُ والسمـــا



فـــالملـــكُ القيُّـــومُ ذاك اللّـٰــهُ وليـــس ثَـــمَّ وارثٌ ســـواهُ
وإنمـــا الإنســـانُ إمـــا حـــارثُ فـي المـال أو علـى المجـاز وارثُ

طرب طرباً شديداً وقال: هذه والله براعة الاستهلال وحسن التخلُّص! فلما بلغت قولي:

تمَّـت فـإن أجـازهـا اليمـانـي الحضـرمـي العـالـم الـربـانـي
أجـــزتهـــا مـــن بعـــده وإلاَّ نظمـــت نظمـــاً ثـــانيـــاًمجـــلاّ

قال بأعلى صوته في المسجد: أجزتها أجزتها أجزتها، وعليَّ شرحها. وسمَّاها: (**السعي الحثيث إلى فقه المواريث**)، واستحسنها جدًّا حتى فضَّلها على غيرها مما نظم في هذا الفن، وأخذ منها نسخة فقرأها في درسه، ووعد بشرحها وإرسال الشرح إليَّ كي أطبعه، غير أني لم أره بعد تلك الزيارة، وقد ذكر أنَّ أحد شيوخ شيوخه في حضرموت حدثت له قصة نحو هذه، فقد كان في درس في علم الفرائض فأخذته سِنَة فرآه الشيخ فوجَّه إليه السؤال فانتبه الطالب من غفوته فقال: هل تريدون الجواب نثراً أم شعراً، فما أتى الغد إلاَّ وقد جاء بالجواب شعراً فيما سُئِل عنه بالأمس نثراً؟!

لا تكـــن محتقـــراً شـــأن امـــرىءٍ ربمـــا كـــان مـــن الشـــأن شـــؤون!

وقد يسَّر الله لي بعد ذلك إكمالها وضم كل الأبواب التي لم تكن في الأصل إليها حتى لا يحتاج طالب هذا الفن إلى غيرها، وما زلت أعجب كيف جادت القريحة بها، ولو أردت اليوم إضافة بيت واحد عليها ما استطعت إلاَّ بشق النفس، وإنما يعرف حقيقة ما أقول من عالج الشعر وقرضه.

ثمَّ لما يسَّر الله لي الرجوع من إنجلترا شرعت في نظم الدليل وقطعت فيه شوطاً، غير أنه عرضت لي عوارض حالت بيني وبين إتمامه ويسر الله

أثناءها نظم (**الوصول إلى نظم الأصول**) في أواخر سنة ١٤٢٣هـ ــ ٢٠٠٢م، ثم طلب مني بعض الإخوة النجباء وأهل العلم الفضلاء نظم النحو نظماً وسطاً لكون ألفية ابن مالك طويلة، وفيها ما لا يحتاج إليه خاصة الخاصة فضلاً عن العامة، ونظم العمريطي للأجرومية لا يفي بحاجة طالب العلم، فرأيت الجمع بين الأجرومية وقطر الندى في نظم وسط، فيسَّر الله (**رائعة الابتدا في نظم الأجرومية وقطر الندى**) في أربعمائة وخمسين بيتاً أرجو أن تكون وافية كافية لغير المتخصصين في العربية.

وفي يوم الفراغ منها وقبل أن أختمها اتصل بـي الأخ الفاضل د/ عصام الغريب بعد طول عهد فقال لي: رأيت البارحة رؤيا تخصّك أحببت أن أقصّها عليك! فقلت: رؤيا خير إن شاء الله. قال: رأيت العلاَّمة محمود شاكر ــ رحمه الله ــ في المنام وهو يهديك كتاباً مخطوطاً بخط فارسي جميل وقال: هذا لك، حتى أننا غبطناك على الهدية.

فلما فرغ من قص رؤياه قلت له: لا أدري عن تعبيرها شيئاً، غير أنك اتصلت بـي وأنا الآن على وشك الفراغ من منظومة في النحو..

وبنظم (رائعة الابتدا) خامسة المنظومات العلمية، اكتملت هذه الألفية، إذ بلغ مجموع أبياتها كلها ألف بيت تقريباً، فمن حفظها وأتقنها لم يحتج إلى غيرها من منظومات المتون في هذه الفنون.

هذا وأسأل الله عزَّ وجلّ أن يجزي أخي الشيخ محمداً عنِّي خير الجزاء، فلولاه لظلَّت هذه المنظومات حبيسة عالم المخطوطات، كما أسأله سبحانه أن ييسِّر لي شرحها، وأن ينفع بها، وأن ييسِّر إكمال نظم دليل الطالب.

وقد أجزت أهل العصر كافة رواية هذه المنظومات عني، وأجزت أهل



العلم خاصة إصلاح ما يرونه خطأً مطبعيًّا أو خطأً علميًّا، فالعلم رحم بين أهله.

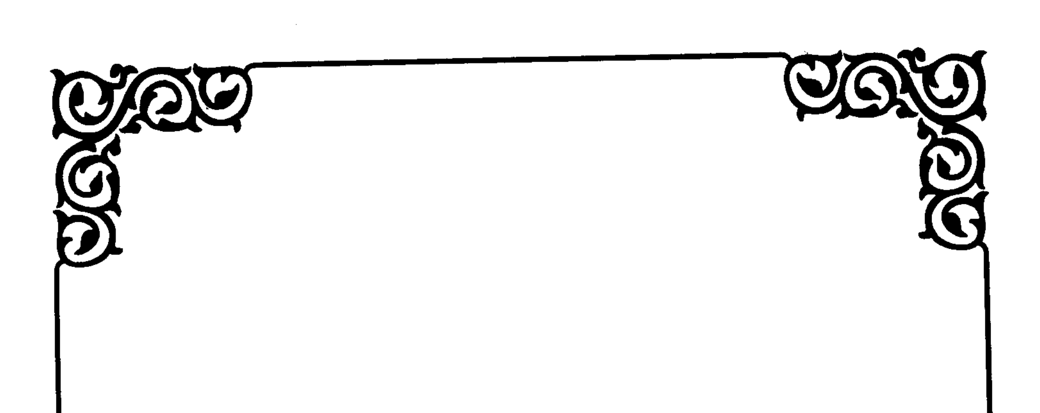
وصلَّى الله وسلَّم على نبيّنا محمَّد ومَن والاه، واهتدى بهداه واتَّبع خطاه، ما برق في سمائها البرق، وغرَّدت على أغصانها الورق.

الكويت

صباح يوم الجمعة

١٧ ذو القعدة ١٤٢٤هـ

الموافق ٩/ ١/ ٢٠٠٤م



السعي الحثيث
إلى فقه المواريث





السعي الحثيث إلى فقه المواريث

المقدّمة

الحمدُ للّٰهِ على التوفيق ... للنظم في العلم مع التحقيقِ

فهذه منظومة عزيزهْ ... نظمتها في مدةٍ وجيزهْ

في ليلةٍ لما سألني الفاضلُ ... في فنِّها وظنَّ أني جاهلُ

وظن أن الصمتَ كان عجْزا ... حتى أتى الجواب مني رجْزا

وما درى الشيخُ اليماني أني ... حزتُ من الفنون كلَّ فنِّ

وهذهِ أولُ نظمٍ ينظمُ ... في بابها في الغرب فيما أعلمُ

أودعتها الأصولَ والفوائدا ... في فنها لا الحشوَ والزوائدا

حتى غدت كالدرة المصونهْ ... حاويةً في نظمها فنونهْ

نظمتها وليس ثَمَّ دفترُ ... بجانبي وليس ثَمَّ مصدرُ

وإنما التوفيقُ والإلهامُ ... والحفظُ والإتقانُ والإلمامُ

والأخذُ من فم الشيوخِ دهرا ... حتى استقامَ نظمُها لي ظَهَرا

فالحمدُ للّٰه لهُ الملكُ وما ... في الأرض مالكٌ سواهُ والسما

فالمَلكُ القيُّومُ ذاك اللّٰهُ ... وليس ثَمَّ وارثٌ سواهُ

وإنما الإنسانُ إما حارثُ ... في المال أو على المجاز وارثُ

أسباب الميراث وشروطه وموانعه

هـذا وللميـراثِ لا بـد سببْ ... إمـا نكـاحٌ أو ولاءٌ أو نسـبْ

وشـرطـه أن تثبـتَ الحيـاةُ ... لـوارثٍ وتثبـتَ الـوفـاةُ

لمـالـكٍ يُـرادُ قسْـمُ مـالـهِ ... وواجـبٌ تحقـقٌ مـن حـالِـهِ

ومـانـع الميـراث في التـدويـن ... قتـلٌ ورِقٌّ واختـلافُ الـدِّيـن

أقسام الورثة

فـالـوارثـون حظُّ بعضٍ فـرضُ ... محـدداً مقـداره وبعـضُ

يـأخـذُ مـا بقـي لـهُ تعصيبـا ... غيـرَ مقـدرٍ لـهُ نصيبـا

الوارثون من الرجال

ووارثُ الـذكـور إمـا سبعـةٌ ... في العَـدِّ إن شئـتَ وإمـا تسعـةٌ

بحَسَـبِ الإجمـالِ والتفصيـلِ ... وهـذا ذكـرُهـم على التسهيـلِ

أبٌ وعـمٌّ وابـنٌ وابـنُ العـمِّ ... والـزوجُ والأخُ ولـو مـن أمِّ

وابنُ الأخِ المُدْلِي إليه بالأبِ ... والمُعتِقُ المَوْلى الذي لم يُحجَبِ

أو قـلْ أبٌ ثـم أبـوه لـو عـلا ... وابـنٌ وإبـنُ الابـنِ مهمـا نـزلا

ثـم أخٌ شقيـقٌ أو أخٌ لأبْ ... كـذا لأمٍّ وابـنُ إخـوةِ النسَـبْ

وعـمُّ العـمِّ أيضـاً مثـلُ العـمِّ ... وكـابـنِ عـمٍّ ابـنُ ابـنِ العـمِّ

ما داموا يُدلون إليه بالنسبْ ... ويحجبُ الأبعدَ أدناهم سببْ

فيحجـبُ العـمُّ هنـا ابـنَ العـمِّ ... وابـنُ أخٍ أولـى بـه مـن عـمِّ

الوارثات من النساء

وهـذا حصـرُ أسمـاءِ الإنـاثِ ... ممَّـن لهُـنْ فـرضٌ من الميـراثِ

الأُمُّ والبنـتُ كـذاك الجـدَّةْ ... والأختُ والزوجُ ولو في العِدَّةْ

وبنتُ الابنِ لو دنتْ كالبنتِ   والأختُ من أبٍ فقط كالأختِ

والأختُ من أمٍّ لها فرضٌ كما   يأتيك تفصيلاً لما تقدَّما

أصحاب الفروض والتعصيب

وكُلُّهُنَّ وارثٌ بالفرضِ   والزوجُ والأخُ من أمٍّ يُفضي

والجدُّ والأبُ في حالتينِ   وحَظُّهم فيما عدا هاتينِ

كسائر الذكور بالتعصيبِ   فما لهم في الفرض من نصيبِ

كذاك البنتُ تارةً والبنتُ   لابنٍ بلا جمعٍ كذاك الأختُ

والعصباتُ ههنا بالنفس   والغير أو معْ غيرِهم في الدرس

فالنفسُ ستةٌ وهي بنوَّةٌ   أبوَّةٌ جدودةٌ أخوَّةٌ

أبناؤهم عمومةٌ بنوهُمُ   على الترتيب هذا قدَّموهُمُ

وجهةً قدِّمْ كما البنوَّةْ   والقربَ إن تساووا ثم القوَّةْ

فقدمِ الشقيقَ من أبٍ وأمْ   أخاً يكونُ أو عمًّا أو ابنَ عَمْ

وعاصبٌ بالغير ذاك البنتُ   بابنٍ فنازلاً كذاك الأختُ

شقيقةً بمثلها أو من أبِ   بمثلها من الرجال العُصَّبِ

فالابنُ والأخُ الشقيقُ أو لأبْ   قد عصَّبوا المماثلاتِ بالنسبْ

كذا ابنُ ابنٍ مثلُهم وإن نزلْ   معْ أختِه وبنتِ عمٍّ في العملْ

لا العمُّ وابنُه هنا معْ عِدْلِهِمْ   مِنهُنَّ وابنُ أخوةٍ معْ مِثلهمْ

عمَّاتٍ أو بناتِ أخوةٍ وعمْ   إذ أنَّهُنَّ في باب أولي الرَّحمْ

وعاصبٌ معْ غيرِه الأختانِ   يَعْصِبُهُنَّ ههنا البنتانِ

أي بنتُ ميِّتٍ أو بنتُ الابنِ   وليس غيرُهُنَّ فيه يُغْنِي

من لا يُحجب من الورثة

وكلُّ مَن يُدْلي لهُ مباشرهْ   فليس في نصيبه مخاطرهْ

فالابنُ والبنتُ وأمٌّ وأبُ   نصيبهم في الورث ليس يُحجبُ

والزوجُ والزوجةُ يأخذانِ … فرضَهما وليس يُحجبانِ
وكلٌّ من أدلى له برابطةْ … فساقطٌ عند وجود الواسطةْ
إلاَّ أخاً لأمٍّ ذاك فرضُهُ … حتى معَ الأمِّ وهذا حظُّهُ
كذاك أُمُّ الأبِ قد أدلتْ بهِ … فاستثنها في حكمها من بابهِ

ميراث ذوي الأرحام

فإن يمت وليس ثَمَّ وارثُ … ذو فرضٍ أو تعصيبٍ حلَّ ثالثُ
ولو معَ الزوج ذوو الأرحامِ … مَحَلَّ مُدْلًى فيه في السهامِ
فالخالُ والخالةُ مثلُ الأمِّ … وعمةٌ كالأبِ لا كالعمِّ
كذاك وِلْدُ البنتِ مثلُ البنتِ … واجعلْ أولادَ الأختِ مثلَ الأختِ
ووِلْدُ أخوةٍ لأمٍّ مثلُهُمْ … ومثلُ أخوةٍ هنا بناتُهُمْ
كذا بناتُ العمِّ مثلُ العمِّ … ووُلْدُ بنتِ ابنٍ كمثل الأمِّ
لا فرقَ فالذكورُ كالإناثِ … في حظهم هنا من الميراثِ
وأنزلِ العمَّ لأمٍّ كالأبِ … إن لم يكن من دونه من حاجبِ
كذاك جدٌّ ساقطٌ وجدَّةْ … كمثل من أدلوا بهم في العِدَّةْ

أقسام الفروض

هذا وأقسامُ الفروضِ ستةْ … فليس ثَمَّ غيرُها ألبَتَّةْ
الثُّمْنُ ثمَّ الرُّبْعُ ثم النِّصْفُ … والسُّدْسُ ثم الثُّلْثُ ثم الضِّعْفُ
وليس يأتيك مع الربْعِ أبدْ … ثُمنٌ ولا الثلْثُ مع الثمنِ ورَدْ
ولا يكون أبداً ربعانِ … وليس في مسألةٍ ثُمْنانِ
ولا ثلْثانِ قطُّ معْ ثلْثينِ … ولا يكونُ الثُّلْثُ مرَّتينِ
ويأتي في مسألةٍ نصفانِ … ويأتي أحياناً هنا السُّدْسانِ

فرض النصف والربع والثمن

فـالنصـفُ للـزوجِ كمـا للبنـتِ وبنتِ الابنِ وحدهُنْ والأختِ
والربْعُ فرضُ الزوج تارةً كما للـزوجة الـربْـعُ أو الثمْـنُ ومـا
سواها في الثمْنِ وفي الربع هما مـن دونِ كـلٍّ وارثٍ سـواهمـا
والنصفُ فرضُ الزوج هذا إلاَّ إن كـان فـرعٌ وارثٌ فكـلاَّ
فالربْعُ فرضُ الزوج حينها كما لـزوجـة إن مـات ذا نصفهمـا
فـالـربْـعُ للـزوجـةِ إلاَّ إن يكُـنْ فـرعٌ فللـزوجـة حينهـا الثُّمُـنْ
وإن تعـددت هنـا الـزوجـاتُ فكلُّهُـنَّ فيـه مُشْـرَكـاتُ
والنصف فرضُ البنتِ وحدها كذا كَ حُكْمُ بنتِ الابنِ والأختِ إذا
ما انفردت وليس ثَمَّ عاصبُ ممـاثـلٌ وليـس ثَـمَّ حـاجـبُ
ويَحجـبُ الأبنـاءُ بنـتَ الابـنِ والأخـتَ والأخُ هنـا لا يُغنـي
كذا الأخُ الشقيقُ معْ أختٍ لأبْ يَحجبهـا عنـه لقـوة السببْ
ويَحجبُ الأختَ ذكورُ الأصلِ ومثلُهُـمْ أيضـاً ذكـورُ الفصـلِ
لكـنْ لهـا حـظٌّ مـعَ الإنـاثِ بفرضٍ أو تعصيبٍ في الميراثِ
وعـاصبٌ بـالنفس كـالـذكورِ وعاصبٌ بالغير في المسطورِ
البنـتُ مـعْ ابـنٍ كـذاك البنـتُ لابـنٍ معَ ابـنِ ابنٍ ثـم الأخـتُ
معْ ذكـرٍ ممـاثـلٍ في الـوصـفِ والقـربِ وهْوَ فـائـزٌ بـالضعـفِ
وعـاصبٌ معْ غيره كـالأختِ شقيقـةً أو مـن أبٍ مـعْ بنـتِ

فرض الثلثين والثلث والسدس

والـثـلُـثـان فـرضٌ للـبـنـاتِ ولـبـنـاتِ الابـنِ والخـواتِ
وليـس ثَـمَّ حـاجـبٌ ومـا لهُـنْ مِـنْ عـاصـبٍ فـالثلُثـان بينهُـنْ
والثلُـثُ فـرضٌ ثـابـتُ الـدَّلالـهْ لإخـوةٍ فـي الأمِّ فـي الكَـلالـهْ
لا فـرقَ بيـن ذكـرٍ وأنثـى بـل أعطهـم علـى السـواء الثُّلْثـا

ما لم تجدْ هناك فرعاً مطلقا ... ولا من الذكور أصلاً مُعْرقاً
وقيل إن يُحجبْ هناك إخوَهْ ... من أبويه فاقسِمَنْ بالأسوَهْ
إن كان زوجٌ معَهُم وأُمُّ ... الثلْثَ بينهم هنا يَعُمُّ
هذا وفرضُ الأمِّ تارةً ثُلُثْ ... ما لم يكن هناك مولودٌ يَرِثْ
أو إخوةٌ ففرضُها السدْسُ فقطْ ... وإن تكن غراءُ فالثلْثُ يُقَطْ
مما بقي من بعد زوجٍ فلها ... ثلْثٌ وفرضُ الأبِ ضعفٌ قبلها
هذا وحالاتُ الأبِ ثلاثهْ ... السدْسُ والتعصيبُ في الوراثهْ
والجمعُ بين السدْسِ والتعصيبِ ... إن زاد شيءٌ فاز بالنصيبِ
فالسدْسُ فرضُ الأبِ إن ابنٌ وُجِدْ ... كما له الباقي إذا فرعٌ فُقِدْ
وإن تكن أنثى له السدسُ وما ... زاد عن الفروض طُرًّا مَغْنَمَا
وكالأب الجدُّ على الصحيح ... واستثنِ صورةً من الترجيح
للأم معْ جدٍّ وزوجٍ الثلُثْ ... وثُلْثُ باقيهِ معَ الأبِ ترِثْ
وقيل للجد هنا أحوالُ ... واضطربت في شأنه الأقوالُ
معْ إخوةٍ يُعدُّ حيناً مثلَهُمْ ... وأعطه ثلْثاً وما زاد لَهُمْ
إن قلَّ حظه عن الثلْث هنا ... وإلَّا أشركه إذ كان الغِنى
أو كان ذو فرض فللجد الثلُثْ ... من بعد ذي فرض أو السدسَ يرثْ
من قبل ذي فرضٍ وبالمقاسمهْ ... إن شاءها مع إخوةٍ مساهمهْ
ويأخذ السدْسَ ولا يَقِلُّ ... نصيبه عنه ولا يختلُّ
سوى معْ الأختِ في الأكدريّهْ ... والأمّ والزوج بذي القضيَّهْ
والجدُّ ههنا معَ الإناثِ ... كالأخِ في الحكم وفي الميراثِ
إلَّا معَ الأمِّ فغير حاجبِ ... لثلْثها معْ كونه كعاصبِ
والأخُ من أبٍ معَ الجدِّ حُسِبْ ... في العدِّ إن كان شقيقٌ وحُجِبْ
كذا إذا تكن شقيقتانِ ... معْهُ هنا فرضهما الثلثانِ

والثلْثُ للجدِّ فلم يبقَ هنا ... للأخ من أبٍ هنا سوى العَنا
وإن تكن شقيقةٌ فنصفهُ ... لها وثلْثُ الجدِّ والسدْسُ لهُ
والسدْسُ أيضاً ثابتٌ للجدهْ ... ما لم تكن أمٌّ هنا فرُدَّهْ
من جهة الأم أو الأبِ إذا ... أدلت بوارثٍ ولا أمٌّ كذا
كأم أمٍّ وكذا أم الأبِ ... فعالياً وأم الجدِّ العاصبِ
فإن تعدَّدت هنا الجدَّاتُ ... فالسدْسُ فرضٌ فيه مُشْرَكاتُ
ومن ترثْ منهنَّ من بابينِ ... تأخذْ منَ السدْس هنا ثلثينِ
وتَحجبُ الأدنى من الجداتِ ... سواها عنه من أي الجهاتِ
وأسقطِ الجدةَ إن كان ظهرْ ... من بين أنثيين قبلها ذكَرْ
فتلك في عداد ذي الأرحام ... كمثل من أدلاها في السهامِ
والسدْسُ فرضُ الأخ من أمٍّ ورَدْ ... إن لم يكن فرعٌ وقد كان انفردْ
ولم يكن في الأصل وارثٌ ذكرْ ... إذ أنه للورث دونه احتكرْ
والأختُ من أمٍّ لوحدها هنا ... كالأخ من أمٍّ كما مرَّ بنا
وإن تكن بنتٌ وبنتُ ابنٍ وما ... سواهما فالسدْسُ للأخرى كما
إذا تكنْ أختٌ هنا شقيقهْ ... واختٌ من الأبِ لها رفيقهْ
فإن تعددت بناتُ الابنِ ... واختُ الأبِ فسدْسهنَّ يُغْني
يكمِّلُ السدْسُ هنا الثلثينِ ... ولا يرثن إن تكُ اثنتينِ
إذ حيز بالتعدد الثلثانِ ... وما بقي للسدْسِ من مكانِ
فما لهنَّ بعدُ من نصيبِ ... إلاَّ مع الذكور بالتعصيبِ
كأن يكُ ابنُ ابنٍ مثلهُنَّ ... أو ابنُ ابنِ ابنٍ دونهُنَّ
ويأخذ الباقي من الأموالِ ... بعد الفروض أقربُ الرجالِ
الابنُ ثم الأبُ ثم الجدُّ ... والأخُ ثم العمُّ هذا العَدُّ
وإلاَّ أصحابُ الفروض رَدَّا ... فإنهم أولى بها مَرَدَّا

بحسب فرضهم سوى الزوجينِ إذا صارا بعد الفرض خارجينِ
والردُّ فيضُ المال حين يُقسمُ والعولُ أن تزيد عنه الأسهمُ
وإلاَّ حلَّ بعدُ ذو الأرحامِ محلهم في مذهب الإمامِ
وإن يمت وليس ثمَّ من غَبَرْ فبيتُ مالِ المسلمين المستقرْ

باب الحجب

ويُحجَبُ الأجدادُ بالآباءِ ويُحجَبُ الإخوةُ بالأبناءِ
وبالأبِ واحجبْ هنا ابنَ الأمِّ بالجدِّ والبناتِ وابنُ العمِّ
يُحجَبُ بالعمِّ وإبنُ الابنِ يُحجَبُ بالابنِ وليس يجني
كذلك الشقيقُ من أخٍ وعمْ وابنُ أخٍ شقيقٍ من أبٍ وأمْ
كذا ابنُ عمٍّ مثلُهمْ قد حجبوا غيرَ أشقَّاءِ لهم فاحتجبوا
وليس قطُّ يُحجبُ الزوجانِ وَوَلَدٌ ووالدٌ سِيَّانِ
وإنما قد يَدخلُ النقصانُ عليهمُ بالحجبِ لا الحرمانُ
وتُحجبُ الأصولُ بالأصولِ فقط كذا الفصولُ بالفصولِ
بالأصل والفرع وبالحواشي احجبْ هنا الحواشي لا تحاشِ
فأسقطوا الأخَ الشقيقَ المشفقا بالأبِ والإبنِ وإبنِ مطلقا
وأسقطوا ما كان منهم للأبِ بهم كذاك بالشقيقِ الأقربِ
وبالشقيقاتِ المعَصَّباتِ مع غيرهنْ كهُنَّ والبناتِ
وأسقطوا أخاً لأمٍّ بالأبِ والجدِّ والإبنِ وبنتِ النسبِ
وبنتِ الابنِ وابنِه فنازلا فهاكَهُ مفصلاً ومجملا
وكل محروم من الإرث هنا لمانع فكالمعدوم والفنا

ميراث الحمل والمفقود والخنثى والغرقى

وورِّثِ الحملَ إذا استهلاَّ بما على حياته قد دلاَّ
وقِفْ له الأكثرَ من إثنينِ من ذكرينِ أو من أنثيينِ

وادفعْ لمن بالحمل ليس يُحجبُ … كلَّ نصيبه ودعْ من يُسلبُ

وأعطِ مَن يُنْقِصُه الأقلَّا … على اليقين ثم إن تجلَّى

زيادةٌ في إرثه تُرَدُّ … لغيره أو نقْصُهُ يُسَدُّ

وللمفقود قدِّرِ الحياةَ … في إرثه وقدِّرِ المماتَ

وأعطِ مَن تساوى في حاليهِ … نصيبَه ولا تَعُدْ إليهِ

ومَن له حالان فالأقلُّ … له على اليقين لا الأجلُّ

ومَن سواهم لا يعطون شيًّا … حتى يبينَ أمرُهُ جليًّا

وكالمفقود قدروا للخنثى … نصيبَه من ذكرٍ وأنثى

إن كان مُشْكِلاً على اليقينِ … وهو الأقلُّ للأمر المبينِ

لكل وارثٍ وهذا الضَّرُّ … يزول بعدُ إن تجلَّى الأمرُ

وإلَّا فاعطه هنا النصفينِ … من ذكرٍ وأنثى بالقَدْرينِ

إن كانا في القدْرينِ قد تفاضلا … وإلَّا فاعطه الميراثَ كاملا

أو نصفَ ما يكونُ بالذكورةِ … أو نصفَ ما يكونُ بالأنوثةِ

وليس للغرقى بلا نزاعِ … توارثٌ من بعضٍ بالإجماعِ

إذ شرط إرثٍ فيه لم يُحَقَقِ … فإن لم يُدْرَ سابقٌ من لاحقِ

أو يُعلمُ السابقُ لا بعينهِ … أو حال نسيانٌ هنا من دونهِ

فخالف المذهبُ للثلاثهْ … في منعهم وأوجب الوراثهْ

إن لم يكن من أهلهمْ تداعِ … أو كان دون حُجَّةٍ وراعِ

لكل واحدٍ من مال الآخَرِ … ما كان من تِلادِهِ وقدِّرِ

حياةَ أولٍ وموتَ ثانِ … وقسِّمِ الميراثَ بالميزانِ

على الأحياء طُرًّا من ورَّاثهِ … واعطفْ على الثانيَ في ميراثهِ

حساب المواريث

أصلُ مسائلِ هنا اثنانِ ثلاثةٌ أربعةٌ ثمانِ

وستةٌ وضعفُها وضعفُها فهذه السبع هنا تعريفُها

مخارجُ الفروضِ والتأصيلُ أقلُّ أعداد بها التحصيلُ

تخرجُ منه ههنا فروضُها صحيحةً من دون ما يَهيضُها

فإن يكن صاحبُ فرضٍ واحدُ فأصلُها مقامُ كسرٍ شاهدُ

للفرض كالنصف له الاثنانِ والثلْث قلْ ثلاثةٌ سيَّانِ

وإن يكن فرضان والمقامُ متفقٌ فلْتُقْسَمِ السّهامُ

عليه كالثلْث مع الثلْثينِ ثلاثةٌ مقامُ ذي الفرضينِ

أو لم يكن من بينها تماثلُ فيه وكان بينها تداخلُ

كالنصفِ والربْعِ هنا والثمْنِ خُذِ الثمانيْ وعليها فابْنِ

وإن يكن من بينها توافقُ إن كان ثَمَّ ثالثٌ موافقُ

من الأعداد يقبلان القسما عليه فاجعله المقامَ الأسما

كالربْعِ والسُّدْسِ على الاثنينِ فاضربْهما وحاصلُ الرقمينِ

من ضربِ أربعِ هنا بالستهْ اقسمْ على الاثنين تلك العِدَّهْ

وإن يكن من بينها تباينُ كالربْعِ والثلْثِ فالقولُ البائنُ

ضعِ المقامينِ وخذ ضربَهما وحاصلُ الضربِ غدا أصلهما

وخذ إذا شئت لكل مسألهْ مضاعفاً بسيطاً كيما تجعلَهْ

أصلاً لها أو خذ هنا أعلاها واجعلْه مَعْ أعلاها أو أدناها

وهو هنا الأربعُ والعشرونا وتمَّت الأصولُ أجمعونا

وضع لكل وارثٍ نصيبا فريضةً يكون أو تعصيبا

وضع كما عرفت أصلَ المسألهْ واستخرجِ السهامَ ذي مُعَدَّلهْ

واقسم هنا على الفروض الأصلا واستخرجِ السهامَ منه فصلا

فإن تساوى الأصلُ والسهامُ ... بالعد صحَّتْ ههنا الأقسامُ
واقسمْ على الأصل هنا الأموالا ... والحاصلَ اضربْ بالسهام حالا
وحاصلُ الضربِ هنا النصيبُ ... فكل وارثٍ منه يُصيبُ
بحسْبِ سهمهِ إن كانت عادلهْ ... أما إذا عالت فهذي العائلهْ
وهي التي أصولها تعولُ ... كستةٍ وضعفِها تؤولُ
فستةٌ لعشرةٍ وتسعهْ ... ولثمانٍ حُوِّلَتْ وسبعهْ
وضعفُها يؤول للسبع عشرْ ... والعشرِ مع ثلاثٍ والخمس عشرْ
وضعفُها يؤول للسبعِ معَ ... عشرين فاحفظها وخذها أجمعا
واستبدلِ الأصلَ هنا بالثاني ... كستةٍ تأول للثماني
وقسِّمِ المالَ هنا عليهِ ... وأولٌ فلا تعدْ إليهِ

الخاتمة

هذا وصلَّى الله ما زهرٌ ربا ... أو غرَّد العصفور أو هبّ الصبَّا
على النبيّ المصطفى الرحيم ... شفيعنا في الموقف العظيم
في يومِ لا ينفعُ والدٌ ولدْ ... وليس إلاَّ اللَّهُ الواحدُ الصمدْ
وليس يغني الجاهُ والأموالُ ... وإنما الإيمانُ والأعمالُ
تمَّت فإن أجازها اليماني ... الحضرميُّ العالمُ الربَّاني [1]

---

(١) هو الشيخ الفقيه الفرضي علي بن سالم بن سعيد بن بكير الحضرمي بلداً الشافعي مذهباً، وكان سؤاله سبباً في نظم الناظم لهذه الأرجوزة، وقد كتب بخطه على نسخة الأصل ما نصّه:
(بسم اللّه الرحمن الرحيم، والحمد لله ربّ العالمين، وبعد: فقد استمعت إلى هذه المنظومة من لسان ناظمها بارك الله فيه وفتح عليه وأعانه ووفَّقه، وقد أجزتها وأُعجِبت بها وأجزت الناظم في طلب العلم ونشره. . . إلخ، وكتبه علي بن سالم بكير في ٢٣ ذي القعدة الحرام =

أجـــزتهـــا مـــن بعـــده وإلاَّ نظمـــتُ نظمـــاً ثـــانيـــاً مجـــلاَّ

❑❑❑

= ١٤٢٠هـ الموافق ٢٨/ ٢/ ٢٠٠٠م)، وقد سمَّاها: «السعي الحثيث إلى فقه المواريث» ووعد بشرحها، وقد كان الأصل نحو مائة وعشرين بيتاً ثم تمَّمها الناظم بعد ذلك بتسعين بيتاً لتكون حاوية كل فنون علم الفرائض مع العناية بمذهب أحمد بن حنبل.

بسم الله الرحمن الرحيم - والحمد لله رب العالمين - وبعد فإني [illegible]

استمعت إلى هذه المنظومة من لسان ناظمها [illegible]

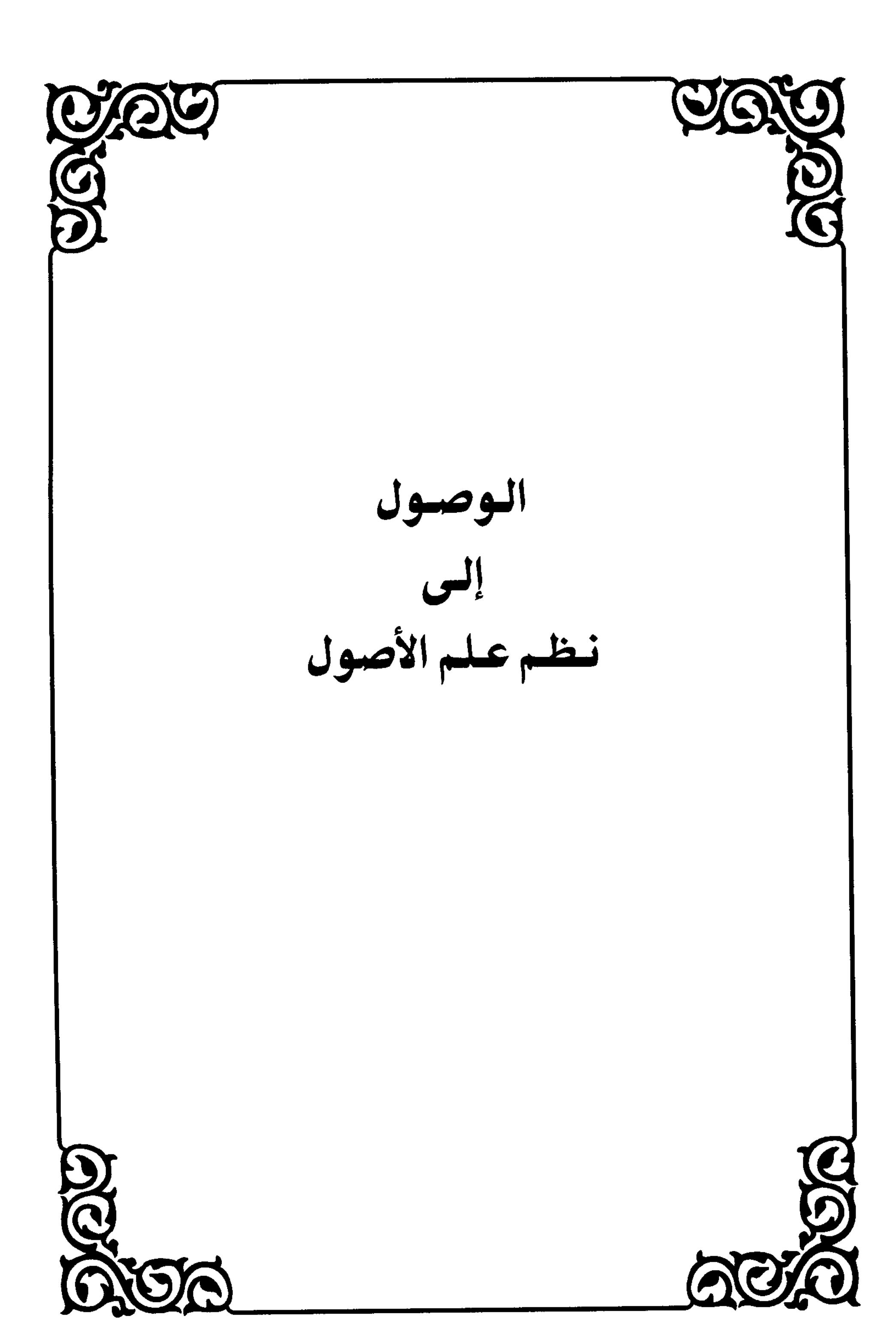
وأعانه ووفقه [illegible] أجزتها [illegible]

العلم [illegible]

[illegible]

[illegible]

صورة من خط الشيخ علي بن سالم البكري



الوصول
إلى
نظم علم الأصول

الوصول إلى نظم علم الأصول

المقدّمة

الحمـد لله علـى الـوصـولِ / إلى تهذيب النظم في الأصولِ

[حدّ علم الأصول] وهـي هنـا الأدلـةُ الكليَّـهْ / للفقـه لا الأدلـة الجـزئيَّـهْ

وكيـف يُستفـاد منهـا الحكـمُ / والجمـع بينهـا وقيـل العلـمُ

وهـي كتـابٌ سنـةٌ فـالشـرعُ / همـا ومـا سـواهمـا فـالفـرعُ

إذ الإجمـاع راجـعٌ إليهـا / كمـا القيـاس قـائـم عليهـا

والأصل في الأصل هو الأساسُ / والنـصُّ والحكـمُ أو القيـاسُ

والفقه حَدًّا فهمُ الحكم الشرعيْ / العملـيِّ بـالـدليـل الفـرعـي

أو الأحكـامُ ذاتهـا الشـرعيـهْ / تـؤخـذ مـن أدلـة فـرعيـهْ

(الباب الأول: في الأدلة)

[الكتاب] وأول الأدلـــةِ القـــرآنُ / هـو الهُـدى والنـور والبيـانُ

وهـو حقيقـةً كـلامُ اللّـهِ / لفظـاً ومعنًـى دونمـا اشتبـاهِ

أنـزلـه علـى النبـي المصطفـى / فقـام بـالتبليـغ عنـه وكفـى

حتى قضى الأعرابُ بالإعجازِ / لـه وبـالبيـان والإيجـازِ

إعجـازه كمـا أتـى فـي نظمـهِ / قـد جاء في تشريعه وحكمـهِ

ففيـه محكمـات هـنَّ الأمُّ / لمـا تشـابهـت فيـه تـؤمُّ

فهـي بيـان المشكـلات فيـهِ ... واضحـةٌ للـراسـخ الفقيـهِ
فليس فـي القـرآن مـا لا يُعلـمُ ... وليـس فـي معنـاه مـا لا يُفهـمُ
فَيُفهـمُ القـرآنُ بـالقـرآنِ ... وجـاءت السنّـة للبيـانِ

[السنّة]

وسنّـةُ النبـيِّ ذاك قـولُـهُ ... ومثلُـه تقـريـره وفعلُـهُ
فالقول في التشريع كالقرآنِ ... دلالـة وجـاء للتبيـانِ
لمـا أتـى مـن مجمـل الكتـابِ ... فهـو كمثلـه فـي هـذا البـابِ
وفعلـه إن كـان للبيـانِ ... لمـا أتـى مـن مجمـل القـرآنِ
فمثلـه فـي حكمـه كـ﴿صلِّ﴾ ... ومثلـه (صلـوا كمـا أصلِّـي)
فواجبٌ إن كان فيما قد وجَبْ ... ومستحبٌّ في الذي قد استحَبْ
ومطلـق الأفعـال للمندوبِ ... في الأصل جاءت ليس للوجوبِ
إذ أنـه هـو النبـي الأسـوهْ ... للمـؤمنيـن كلهـم والقـدوَهْ
إلاَّ إذا دلَّ عليهـا نـصُّ ... بـأنهـا للمصطفـى تخـصُّ
أو لـم يكـن سبيلهـا العبـادهْ ... ولا التشـريـع إنمـا للعـادهْ
أو كان مجبولاً عليها المصطفى ... فهـي مبـاحـة لمـن لـه اقتفـى
كـذلـك التقـريـر بعـد علمـهِ ... كفعلـه أو قـولـه فـي حكمـهِ
وإن تعـارضـت هنـا الأفعـالُ ... مـع الأقـوال تـرجـح الأقـوالُ
ومـا تـواتـرت مـن الأخبـارِ ... أفـادت العلـم بـالاضطـرارِ
ومـا رُوي مـن الآحـاد واشتهـرْ ... أفـاد العلـم بـدلالـة النظـرْ
كـذاك مـا احتفـت بـه القـرائـنُ ... فهـذا مـا أفـاد الـرأي البـائـنُ
ومـا سـواهـا راجـح فـي الظـنِّ ... إن صـح عنـد علمـاء الفـنِّ
وأوجبـوا بمـا قـد صـح العمـلا ... واختلفـوا إن كـان جـاء مـرسـلا
ومرسل يشمل ما لم يوصلِ ... إسنـاده فمعضـل كمـرسـلِ
وكلهـم يعمـل بـالضعيـفِ ... عند اضطرار في القول الحصيفِ

إلاَّ المتـرك فـالجميـع أهمـلا | والشـاذ والمنكـر والمعلَّـلا
والـراوي أدرى دائماً بمـا روى | ما لم يخالف فيه ما النص حوى
فـإن يخـالـف ههنـا الـروايـهْ | فنصهـا الـراجـح فـي الـدرايـهْ

[الإجمـاع] وثـالـثُ الأدلـةِ الإجمـاعُ | يلـزم للقطعـيِّ الاتبـاعُ
وهـو اتفـاقُ علمـاء الأمَّـهْ | علـى قضيـة أتـت مُلِمَّـهْ
بعـد النبـي بـدليـل شـرعـيْ | ظنـيٍّ فـي ثبـوتـه أو قطعـيْ
وحجـةٌ ظنيـةٌ سكـوتُ | عن قولٍ بعد علمٍ، والصموتُ
لغيـر خـوف طـارىء إليهـمْ | ولا تحـرٍّ واجـب عليهـمْ
كـذا اتفـاق الـراشـديـن حُجّـهْ | فـالخلفـاء هـديهـم محجّـهْ
وخـصّ مـا قـد سنّـه أبـو بكـرْ | وسنّـه مـوافقـاً لـه عمـرْ
إذ أنـه مظنّـة الإجمـاعِ | قبل افتراق الصحب في الأصقاعِ
وحُجَّـةٌ إجمـاعُ أهـل البيـتِ | مـن عـرفـوا بفقههـم والصيتِ
وشـرطـه ثبـوت الاتفـاقِ | مـن الجميـع دونمـا افتـراقِ
إذ يستحيـل الهجـر للكتـابِ | مـن كلهـم عنـد ذوي الألبـابِ
إذ صـح (لـن يفتـرقـا) هنـا أَبَـدْ | إلى ورود الحوض فيما قد وَرَدْ
وقـول صـاحـب بـلا خـلافِ | لـه مـن البـاقـي فـرأي كـافِ
ومـا أتـى فيـه الخـلافُ عنهُـمُ | فـالحـقُّ لا يخـرج قطعـاً منهُـمُ
فـواجـبٌ هنـا اتبـاع الـراجـحِ | دون سـواه بـالـدليـل الـواضـحِ
وإلاَّ جـاز تقليـد الجميـعِ | والاقتـداءُ بـالهـدى الـرفيـعِ

[القيـاس] ثُـمَّ القيـاس رابـعُ الأدلـهْ | إلحـاقُ فـرعٍ أصلَـه للعلّـهْ
فـي الحكـم إمـا بقيـاس العلّـةِ | والشَّبَـهِ وإمَّـا بـالـدلالـةِ
أمـا القيـاس مـع نفـي الفـرْقِ | بمعنـى النـص مـن دليـل النطـقِ
فـالأول العلـة فيـه أوجبـتْ | حكمـاً فـلا يثبـت إن تخلفـتْ

نُـصَّ علـى تعليلـه كـالسُّكْـرِ ... فـي كـونـه علـةَ حظـرِ الخمـرِ

والثـانـي مـا تـردد الفـرع بـهِ ... بيـن الأصليـن لنـزوع الشَّبَـهِ

والثـالـثُ العلّـة يُستـدلُّ ... بهـا علـى الحكـم ولا يَـدُلُّ

عليهـا نـصٌّ إنمـا تستنبـطُ ... بـالاجتهـاد علَّـةً وتُـربـطُ

والعلـة الـوصـف الـذي يـلائـمُ ... تشـريـع الحكـم ولـه يـلازمُ

تكـون وصفـاً ظـاهـراً منضبطـا ... منـاسبـاً منصـوصـاً أو مستنبطـا

والحكمـة المصلحـة الشـرعيـهْ ... وغـايـة المشـرع المـرعيـهْ

فـالسكـرُ علّـةٌ لحظـر الخمـرِ ... وحفـظُ العقـل حكمـةٌ للحظـر

وشـرطُ علـةٍ هنـا أن تطـرِدْ ... إلاَّ لمـانـع أو شـرطٍ قـد فُقِـدْ

ولا قيـاس حيـث لا مطـابقـهْ ... في الفـرع للأصـل ولا موافقـهْ

ولا قيـاس إلاَّ فـي المعقـولِ ... معنًى بلا اختصاص بالرسولِ

وكـل مـا عـارض نصًّـا كـاسـدُ ... فـي الاعتبـار وقيـاسٌ فـاسـدُ

وتـدرك العلَّـة بـالإجمـاعِ ... عليهـا والنـصِّ علـى أنـواعِ

صـريـح كـالتعليـل بـالمعـروفِ ... وضعاً من الألفاظ والحروفِ

كمثـل قـولـه (مـن أجـل هـذا) ... كـذا (بـذا) ومثلـه (لهـذا)

والثـانـي بـالإيمـاء لا بـالحـرفِ ... مثـل اقتـران حكمـه بـالـوصـفِ

بحيـث لـو أُهـدر ذا التنبيـهُ ... لـعـدّه مـعيبـاً النبيـهُ

ثـم اقتـرانـه أتـى بـالفـاءِ ... وتـرتيـب الحكـم علـى الجزاءِ

وكـونـه منـاسبـاً للـربـطِ ... منتظـم السيـاق مـع ذا الشـرطِ

وثـالـث المـدارك المنـاسبـهْ ... إخالةُ الوصف الذي قد ناسبهْ

إن جاء في النص بوصف صالح ... للحكـم سـالمـاً مـن القـوادحِ

وقـد يسمَّـى تخـريـج المنـاطِ ... أي استخـراجهـا بـالاستنبـاطِ

وأمـا تنقيـح المنـاط المجـدي ... تخليصها من كل وصف طردي

بجمعِ الأوصاف هنا بالحصرِ ثم الإبطال عن طريق السبرِ
لكل وصف لا يسوغ علّةْ للحكم حسب ترجح الأدلّةْ
وأما تحقيق المناط فالنظرْ في الفرع هل تحققت ليعتبرْ
وقد يراد تنزيل النصوصِ في واقع على وجه الخصوصِ
كمثل تقدير جزا المصيودِ أو تالفٍ أو تعديل الشهودِ

[المصالح المرسلة]

والوصف قد أتى هنا معلّلا به وجاء مهملاً ومرسلا
لم يشهد الشارع باعتبارِ له في غيره ولا إهدارِ
وإنما الأوصاف فيه مرسلةْ تناسب الأحكام لا معللةْ
فهذه المصالحُ المرسلةُ تراعى في أحكامها المصلحةُ
بشرط كونها هنا محققةْ وعامة معقولة ومطلقةْ

[سدّ الذرائع]

وأجمعوا على سد الذريعةِ إلى المحرمات في الشريعةِ
فيُحظر المباحُ فيها دفعا للضرر أو المحظور شرعا

[العرف]

والعرف أيضاً حجةٌ شرعيةْ إذ أنه مصلحةٌ مرعيةْ
إذ لا يعتاد المسلمون إلاَّ ما كان فيه صالح تجلَّى
بشرط الاطراد والوجودِ مقارناً لم يُنقض في العقودِ
ولم يُعارض لدليل قطعيْ من النصوص وأصول الشرعِ
وخصصوا بالعرف للعمومِ مقارناً للنص والمفهومِ

[شرع من قبلنا]

وشرع غيرنا إن كان قد وردْ في شرعنا مسكوتاً عنه لم يُرَدْ

[الاستحسان]

والاستحسان ههنا العدولُ بالحكم عما تقتضي الأصولُ
كالنصّ والقياس والقواعدِ إلى دليل راجح أو شاهدِ

[الاستصحاب]

والاستصحاب ذاك الاستمرارُ بالعمل الأصليِّ والإقرارُ
بالحكم في إبقاء أمر حاضرِ إن لم يزل موجوداً لم يُغيَّرِ
كذلك الحكم على المعدومِ بالعُدْم في الأمر الجليْ المعلومِ

وصحب الأحكام هنا الشرعيةِ والحكم بالبراءة الأصليةِ

وترك ما كان على ما كانا في كل شيء واقدر الزمانا

ولا تزول أحكام اليقينِ إلاَّ بأمر قاطع مبينِ

فهذه أدلة الأحكامِ ومصدر الأئمة الأعلامِ

(الباب الثاني: في الحكم والحاكم والمحكوم)

والحاكم الله وليس العقلُ وما على الرسول إلاَّ النقلُ

وإنما قد تدرك العقولُ الحُسْنَ والحقَّ فذا المعقولُ

ولا تكليف في فعل مجهولِ أو غير مقدور أو مستحيلِ

والشرط في المكلف الأهليهْ بلوغه والقدرة العقليهْ

وحكم الشرع ذا خطاب اللّٰهِ إلى مكلفي عباد اللّٰهِ

على سبيل الاقتضا والوضعِ فهذا جعليٌّ وذاك شرعي

[الحكم الشرعي] وخمسة أحكامه الشرعيهْ وسبعة أحكامه الوضعيهْ

فواجبٌ إباحةٌ حرامُ ندبٌ كراهةٌ فذي الأحكامُ

فأول الخمسة ذاك الواجبُ وبعده الذي إليه يُندبُ

فالواجب المأمورُ فيه مُلزَمُ بفعله والندب ليس يلزَمُ

[الواجب والحرام] والواجبُ الفرضُ على نوعينِ فرضِ كفايةٍ وفرضِ عينِ

مضيَّقٍ أو واسعٍ وواجبِ مُخيَّرٍ به وفرضٍ راتبِ

أما الحرام ما أتى بالجزمِ على العباد تركُه والعزمِ

[المكروه والمندوب والمباح] ثم المكروه تركه مطلوبُ بلا إلزام عكسه المندوبُ

أما المباح ما تساوى مطلقاً فعلٌ وتركٌ عند من قد أطلقا

[الحكم الوضعي] وحكم الوضعِ وهو جعل الشارعِ شيئاً كشرطٍ لازمٍ أو مانعِ

أو سببٍ أو وصفه بالصحةِ والضدِّ والرخصةِ والعزيمةِ

[الشرط والمانع والسبب] فالشرط ما يلزم عند عُدْمهِ عُدْمٌ كعكس مانع في حكمهِ

إذ بوجود المانع الحكم امتنعْ ... كمنع وارث إذا القتل وقعْ
والسبب الذي به الحكم يقعْ ... عند وجوده وبالعُدْمِ ارتفعْ
بجعل أمر سبباً لأمرِ ... كشرع الحد عند شرب الخمرِ

[الصحة والبطلان]

وصحة العبادة الإجزاءُ ... لا يجب من بعدها القضاءُ
فواجب إن كانت العبادةُ ... فاسدةً في شرعنا الإعادةُ
وهي هنا في وقتها أداءُ ... وبعد فوت وقتها قضاءُ
وصحة تجعل للعقودِ ... وصفاً لدى ترتب المقصودِ
فلازمٌ بعد صحيح البيعِ ... نفوذه بتسليم المبيعِ
إذ لازم ترتُّب المشروطِ ... عند وجود الركن والشروطِ
والحكم إن تخلفت أركانُ ... أو سببٌ أو شرطٌ البطلانُ
وعكس صحة هنا قولانِ ... فساد أو بطلانها رأيانِ

[العزيمة والرخصة]

ومحكم أصليٌّ ذا عزيمهْ ... وما عداه رخصةٌ رحيمهْ
ما كان تخفيفاً خلاف الأصلِ ... لدفع عسر طارئٍ في الفعلِ
كمرضٍ أو كِبَرٍ أو كمطَرْ ... ونحوه ومثل خوفٍ وسفَرْ

(باب دلالات الألفاظ)

والأصل في تباين الأحكامِ ... اختلافٌ في دلالة الكلامِ
إذ الألفاظ منها ما ترادفا ... معنًى ومنها ما أتى مختلفا
بالاشتراك لفظها توحَّدا ... وأما معناها فقد تعدَّدا
مشككٌ تفاوتت فيه الصورْ ... وما تواطا فالتساوي قد ظهرْ
حقيقةٌ في وضعها مستعملهْ ... وما عداها مجازات مرسلهْ
واللفظ في معناه إما مجملُ ... أو ظاهرٌ أو نصٌّ أو مؤولُ

[المجمل والمبيَّن]

فمجمل ما احتاج للبيانِ ... كمثل لفظٍ له معنيانِ
تساويا أو مشكل يُحتاجُ ... لكشف معناها وذا الإخراجُ

من حيز الإشكال في المعانيْ … إلـى التجلـي تعـريـفُ البيـانِ
ويشمـل التخصيـص والتعليـلا … والنسـخ والتقييـد والتـأويـلا
أجـاز فـي هـذا ذوو الألبـابِ … تـأخيـره عـن زمـن الخطـابِ
لا وقـت حـاجـة فـلا يُجَـوِّزُ … إذِ التـكـليـف عـنـد ذاكَ يَـعْـوَزُ

[النصّ والظّاهر والـمـؤول]

والنـص مـا جـاء لمعنًـى أَوْحَـدِ … لا غيـره كمثـل اسـم العــددِ
والظـاهـر الـذي معنـاه راجـحُ … بالوضع أو بالعرف فهو واضحُ
والأصـل أن تقـدم الظـواهـرُ … إلاَّ إذا أتـى دليـلٌ ظـاهـرُ
يـدل أنهـا ليسـت مـرادهْ … فيـرجـح الخفـي بـالإفـادهْ
وهـو المـؤول الـذي معنـاهُ … بعيـدٌ والـدليـل قـد قـوَّاهُ

[الـعـام]

والعـام مـا يستغـرق الأفـرادا … من الألفاظ وضعا لا الأعدادا
شمـولـه علـى سبيـل الجمـع … لكـلِّ فـرد وسبيـل الـدفـعِ
والمطلق الذي شموله حصلْ … لـواحـدٍ منهـا سبيلـه البـدلْ
هذا وألفاظ العموم (من) و (ما) … وكـل مـوصـول أتـى كـ (أيمـا)
ومثل (أين) في ظرف الزمانِ … (متى) كذاك في ظرف المكانِ
ولفظـه الصـريـح مثـل (كـلِّ) … كـذا (جميـع) عنـد المستـدلِّ
كذاك (أل) في الجنس والجموعِ … ومفردٍ ـ لا العهد ـ كالجميعِ
والمفرد المضاف كالجمع يَعُمْ … كمثـل قـول الـزم هنـا سبيلَهُـمْ
والنكـراتُ فـي سيـاق النفـيِّ … أو شرطٍ واستفهامٍ أو في النّهيِّ

[الـخـاص]

والخاص ما دلَّ على المحصورِ … كـالعَلَـم وأعـداد العشـورِ
والعام قد يدخله التخصيصُ … وقـد يـراد عنـده الخصـوصُ
ثم التخصيص قصر اللفظ العامِ … علـى أفـراد بعضـه فـي الحكـمِ
بالشرط والوصف والاستثناءِ … أو بـدلٍ أو غـايـة انتهـاءِ
فهـذه المخصـص المتصـلُ … وغيرها المخصص المنفصلُ

النص والعقل كذاك الحسُّ ... إجماع والقياس هذي الخمسُ

[المطلق والمقيد]

ومطلق دلَّ على الحقيقهْ ... من غير قيد يقتضي توثيقهْ

ثم مقيد كمثل المطلقِ ... دلَّ ولكن مع قيد موثقِ

فهو لشائع أتى في الجنسِ ... أراد واحداً من دون لبسِ

وحمله على مقيد وجبْ ... إن كانا واحداً في الحكم والسببْ

[الأمر]

وعرَّفوا الأمر بالاستدعاءِ ... للفعل من أدنى مع استعلاءِ

بافعل وليفعل واسم فعل الأمرِ ... ومصدرٍ كجرياً يعني اجرِ

والأصل في قول (افعل) للوجوبِ ... إلاَّ إذا يصرف للمندوبِ

أو كان بعد نهيٍ للإباحةِ ... وراجح أنه للإعادةِ

وجاء الأمر أيضاً للإكرامِ ... كأُدخلوا الجنة في سلامِ

وللتهديد كاعملوا ما شئتمُ ... أو للإعجاز كإن استطعتمُ

والأصل في (افعل) أنها للفورِ ... ومرة فقط على المأمورِ

وإنما تقتضي (افعل) أكثرا ... من مرة بشرطٍ قد تكررا

[النهي]

والنهي حده استدعاء التركِ ... لفظاً كما لا تقربوا للشركِ

والأصل في (لا تفعلِ) التحريمُ ... إلاَّ إذا انتفى هنا التجريمُ

والنهي يقتضي الفساد مطلقا ... وبعضهم قيده وحققا

فالنهي إن عاد إلى الأركانِ ... أو الشروط يُقضى بالبطلانِ

كفي عبادة وليست تبطلُ ... لخارجٍ محرم قد يحصلُ

ونهيه عن شيء فعل ضدّهِ ... معنى والأمر عكسه في حدّهِ

[المنطوق والمفهوم]

واللفظ قد يفيد للمعلومِ ... هنا بالمنطوق أو المفهومِ

فإن يدل في محل النطقِ ... فذاك منطوق أتى بالسبْقِ

وإلاَّ مفهوم وهذا دلاَّ ... عليه لفظ جاوز المحلاَّ

وقد يكون تارةً موافقا ... فحوى خطاب لفظه مطابقا

وتــــارة مسكـــوتـــه أحـــقُّ ... بـالحكـم ممـا قـد أفـاد النطـقُ

كالضرب بالحكم من التأفيفِ ... أولى بمقتضى النصّ الشريفِ

وقيـل هـذا مـن قيـاس الأولـى ... وعــده مــن المفهــوم أجلــى

ومنـه مفهـوم مخـالـف غـدا ... معـارضـاً لحكـم منطـوق بـدا

وهـو هنـا الـدليـل للخطـابِ ... واختلفـت فيـه ذوو الألبـابِ

فبعضهـم لمـا أفـاد أهمـلا ... وبعضهـم خـالفهـم فـأعمـلا

بالحصر والشرط كذا بالظرفِ ... وعــددٍ وغــايــةٍ ووصــفِ

لا إن يكـن مخـرجـه جـوابـا ... أو غـالبـاً أو مـا أتـى ألقـابـا

أو كـان فـي تفخيـمٍ وامتنـانِ ... أو كـان فـي أعـدادٍ أو تبيـانِ

واللفـظ قـد يـدل بـالعبـارةِ ... والاقتضـا والنـصِّ والإِشـارةِ

[دلالـة العبـارة ودلالـة الإشارة]

فالأول الذي إلى الحكم قصدْ ... أصـالــةً لا تبعـاً فيــه وردْ

ومـا أتـى حكمـه فـي العبـارهْ ... بـالتبـع دلالـة الإشـارهْ

[دلالةالاقتضاء]

والاقتضـا دلالـة الكـلامِ ... علـى مسكـوت عنـه لـلإفهـامِ

فـواجـب تقـديـر لفـظ يلـزمُ ... مـن دونـه الكـلام ليس يُفهـمُ

لكـونـه قـد يستحيـل عقـلا ... أو واقعـاً أو يستحيـل نقـلا

[دلالـة النـص]

دلالـة للنـص بـالثبـوتِ ... لحكمه المنصوص في المسكوتِ

لا بالقياس بل فحوى الخطابِ ... ومـا اقتضتـه لغـة الأعـرابِ

وهـو هنـا المفهـوم بـالموافقهْ ... لعلـة المنصـوص بـالمطـابقـه

(باب تعارض الأدلة والترجيح)

وإن تعـارضـت هنـا الأدلـةُ ... فـي نظـر الفقيـه قـال الجلّـةُ

الجمـع أولاً ثـم التـرجيـح ... ثـم تـوقـف وهـو الصحيـحُ

فالجمع مثل تخصيص العمومِ ... أو كتقييـد مطلـق معلـومِ

أو حمـل فعليـن علـى حـاليـنِ ... أو حمـل نصَّيـن علـى أمـريـنِ

أو يُقضى بالنسخ إذا تعذَّرا | جمع ويُقضى للذي تأخَّرا
ثم الترجيح قد يكون بالسندْ | كفقه الراوي أو لكثرة العددْ
أو قد يكون راجعاً للمتنِ | إن كانا قد تفاوتا في الظنِّ
فالعام إن أتى ولم يُخصَّصِ | أقوى هنا من عامهِ المخصَّصِ
وما أتى من الحديث قولا | أرجحُ مما كان منه فعلا
كذا المنطوق أقوى من مفهومِ | عند تعارضٍ لدى العمومِ
كذاك ما دل بالاقتضاءِ | على ما دلَّ منها بالإيماءِ
وما أفاد الحكم بالعبارةِ | على الذي أفاد بالإشارةِ
ورجحوا إذا أتى جليُّهَا | كالنص إن عارضه خفيُّهَا
كذلك الحقائق الشرعيهْ | أقوى من الحقائق الوضعيهْ
وما أتى في لفظه حقيقهْ | أقوى من المجاز في الطريقهْ
وقد أتى الترجيح بالأحكامِ | كمقتضي الحل مع الحرامِ
فرجحوا على التحليل الحظرا | ورجحوا على المبيح الأمرا
كذلك الترجيح بالمعاني | إن يتعارض فيها علتانِ
فما أتى من القياس أجْلا | أرجح من خفيه وأعلا
ورجحوا بخارجٍ مساندِ | أتى من أيما دليل عاضدِ

(باب الاجتهاد والتقليد)

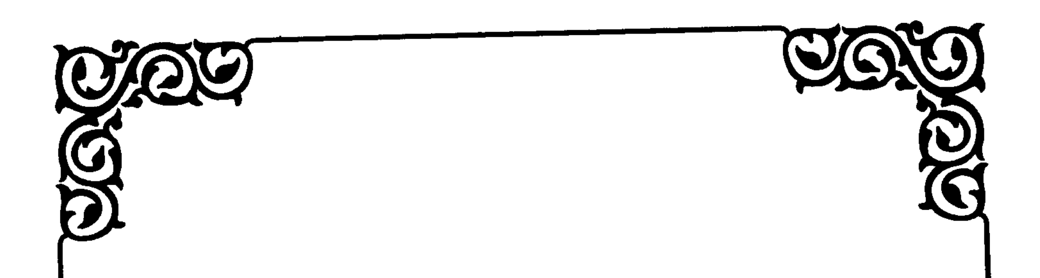
هذا ولا بدَّ للاجتهادِ | من نَفَس الفقه والاستعدادِ
بالعلم بالأدلةِ الشرعيهْ | وهكذا أَحكامها الفرعيهْ
كذاك فهم مدلولات اللفظِ | والاستحضار عادةً بالحفظِ
لما عليه الفقهاءِ أجمعوا | فيما مضى أو فيه قد تنازعوا
وجاز في الشريعة التقليدُ | لمن للحكم منها يستفيدُ
إن كان عدلاً عالماً فقيها | لا فاسقاً أو جاهلاً سفيها

تــمَّ بحمــد الله هــذا النظــمُ　　وخيـرُ منظـومٍ هـديـتَ العلـمُ

وصــلِّ اللّٰهُــمَّ علــى محمــدِ　　ما غرَّدت بلابلُ الروضِ النَّدِي

ورجَّعــت حمــائــمُ الأسحــارِ　　وازدانــت الأشجــار بــالأزهــارِ

تمَّ الفراغ من نظمها
في آخر شوال ١٤٢٣هـ
ديسمبر/ كانون الأول
سنة ٢٠٠٢م



الإبريز
في نظم كتاب الوجيز
في القواعد الفقهية



الإبريز في نظم كتاب الوجيز
في القواعد الفقهية

الحمـــد لله علـــى التيسيـــرِ ... للنظـم فـي العلـم مـع التحـريـر
وهـذا نظـمُ مـا حـوى الـوجيزُ ... فــي فنِّـه عنــوانُــه الإبــريــزُ
مختصــرُ الأشبــاهِ والنظــائــرِ ... لابن نجيم والسيوطي الماهرِ
وزدتـــهُ فـــرائـــدَ الفـــوائـــدِ ... هنـا مـن القـواعـدِ الـزوائـدِ
فضـــمَّ للقـــواعـــدِ الفقهيـــةِ ... وهـي التـي تختـصُّ بـالفـرعيـةِ
وحُــدَّتْ بـــالقضيـــةِ الكليـــةْ ... تعـرفُ منهـا أحكـامٌ جـزئيـةْ
فهــي لهــا جــوامــعٌ روابــطُ ... ومـا يخـص بـابـاً الضـوابـطُ
أمَّا أصولُ الفقه تلك الواسطةْ ... إلى استخراج هذه المستنبطةْ
فـاحفـظْ لهـا لتضبـط الشـواردا ... وتـدركَ الأحكـامَ والمقـاصـدا
وهي هنا خمسٌ تسمى كبرى ... ما جاء بعدها يسمى صغرى

القواعد الكبرى

قاعدة (الأمور بمقاصدها)

أولهـا الأمـورُ بـالمقـاصـدِ ... (وإنما الأعمال) عزمُ القاصدِ
فــلا اعتــدادَ قــطُّ بـالأعمـالِ ... مـن دونِ قصـدِ العبـدِ لـلأفعـالِ
والبحثُ في الركنِ وفي الشرطيةْ ... والـوقـتِ والمحـلِّ والكيفيـةْ
والقصدِ والحكمِ فهذي أصلُ ... مـدارِ بحثهـم وجـاء الفصـلُ

فالنيةُ العزمُ على المرادِ ... قصد احتسابِ الفعل بالإيجادِ
كذلك التركُ لداعي الحظرِ ... فهذه مخصوصةٌ بالأجرِ
وشرطها العقلُ مع الإسلامِ ... والعلمِ والإخلاصِ للعلّامِ
ووقتُها في أول الفعلِ كما ... محلها القلبُ وخصَّ مُحْرِما
وحكمُها بحسْب منويٍّ بها ... كذاك كيفياتُها بحسْبِها
والقصدُ منها تمييزُ العبادهْ ... عن العبادات كذاك العادهْ
ففرقٌ بين غُسْل دفعِ الحرِّ ... وغُسْلِ العبدِ ناوياً للطهرِ
وعبرةُ الألفاظِ بالمعانيْ ... إذ أنها المقصودُ لا المبانيْ
ثم الأيمانُ خُصِّصت بالنيّهْ ... فهي على أغراضهم مبنيّه
ثم على الأعرافِ واللغاتِ ... والحلفُ للقاضي على النياتِ
كما أتى في قوله (يمينُكَ ... على الذي يرضى به غريمُكَ)
هذا ولا احتيال في الشريعةِ ... قد أُبطلتْ بالسدِّ للذريعةِ
وسيلةٌ كمقصدٍ في حكمِها ... في فرضها كذاك في تحريمِها
وواجبٌ ما لا يتم الواجبُ ... إلّا بهِ وغيرَه لم يوجبوا
فليس واجباً ما لا يتمُّ ... وجوبُه إلّا به ذا الحكمُ
كذا تحصيلُ الشرطِ والأسبابِ ... قبلَ لزومِ الحكمِ والخطابِ

قاعدة (الضرر يزال)

وثان كبرى (الضررُ يزالُ) ... دليلها (لا ضررَ) وقالوا
الدرءُ للفسادِ بالإمكانِ ... ودفعُه أولى من الإحسانِ
ولا يُزالُ الضررُ بالمثلِ ... إذ لا صلاح هاهنا بالفعلِ
أما إذا تزاحم الضرّانِ ... فادفعهما بحسبما الإمكانِ
وبعده فأنت بالتخييرِ ... والدفعُ للكبير بالصغيرِ
وبالقليل يدفعُ الكثيرُ ... وبالخفيف يدفعُ الخطيرُ

قاعدة (المشقّة تجلب التيسير)

وتجلبُ المشقةُ التيسيرا فادفعْ بها ما قد أتى عسيرا
وجاء في تقريرها من الحُججْ ما جعل الله عليكم من حرجْ
وهي هنا ثالثة القواعدِ تضمنت جمعاً من الفوائدِ
منها إذا ما ضاق أمرٌ اتسعْ كذا يضيقُ الأمرُ بعد المتسعْ
وكلُّ واجبٍ مع العجز سقطْ كذا الحرام في الضرورات يُحطْ
إذ جاز في الضرورة المحظورُ حتى يزولَ بعده المحذورُ
وقدِّرتْ ضرورةٌ بقدْرِهَا وحاجةٌ قد أنزلتْ كمثلِهَا
وجاز ما يحرمُ للذريعةِ كذلك المكروهُ عند الحاجةِ
ويسقطُ الإكراهُ والنسيانُ وهكذا إن أخطأ الإنسانُ
كذاك ما حدَّثتِ القلوبُ وما أتى بفعله المغلوبُ
ويسقطُ الإثمُ بلا خلافِ ويثبتُ الضمانُ بالإتلافِ
إلاَّ إذا صال عليه صائلُ ولم يحلْ من دون ذاك حائلُ

قاعدة (اليقين لا يزول بالشك)

رابعها اليقينُ لا يزولُ بالشكِّ بل بمثله يحولُ
دليلها كما جاء به الأثرْ (فليطرح الشك) ويبني ما استقرْ
واستصحبِ الأصلَ على الدوامِ وهاك تفصيلاً لذا الكلامِ
فالأصلُ في العبادةِ التوقيفُ إن يُعدم النصُّ فلا تكليفُ
براءةُ الذمّةِ ذاك الأصلُ إن شُغلتْ فباليقين العُطلُ
والأصلُ في الأشياء للإباحةْ إذ كل شيء شرعنا أباحهْ
إلاَّ الذي حُرِّم في الشريعهْ لخبثهِ أو كونهِ ذريعهْ
والأصلُ في المياهِ والحجارهْ والأرضِ والألبسةِ الطهارهْ
والأصلُ في عاداتنا الجوازُ من حسنتْ عاداتهم قد فازوا

والأصلُ في العقود والتجارهْ جوازها ما لم تقم أمارهْ
والأصلُ في عقودنا التصحيحُ ما لم يكن بضده الترجيحُ
والأصلُ في الدماء والأعراضِ والمال تحريمٌ عن الأغراضِ
والأصلُ في الحقوق هاهنا العدَمْ من غير حجة لتبرأ الذمَمْ
والأصلُ أن يثبت ما كان على ما كان حاله عليه أولا
فالأصلُ في موجودٍ الوجودُ وكلُّ معدومٍ كذا معدودُ
وكلُّ معدوم بحكم الشارعِ كمثل معدومٍ بحكم الواقعِ
ممتنعٌ في عادة كالممتنعْ حقيقةً وحكمه قد اتبعْ
والحكمُ في المجهول كالمعدومِ في الاستيئاس منه لا المعلومِ
كما اختلاط أخته بالمصرِ والأخذ لِلُّقْطَة بعد العُذرِ
وثابتٌ في الزمن القديم يترك إن كان على القويم
أما الفسادُ لا يكونُ بالقدَمْ وعارضُ الأوصاف فيه كالعدَمْ
وكلُّ حادثٍ ففي التقديرِ ضفه إلى زمانه الأخيرِ
فإن تعارضا هنا أصلانِ يرجحُ أقواهما في الميزانِ
وإن تعارضَ الأصلُ والظاهرُ يُرَجِّح الثانيَ الحكمُ الظاهرُ
من حجج الشرع كما الشهادةِ وكالإخبار أيضاً والروايةِ
وإلاَّ تارةً بالأصل يُعملُ وتارةً عنه للثاني يُعدلُ
ومبهمٌ يحتاجُ للتبيينِ إن اقتضى الحرمة في الشيئينِ
فواجبٌ تمييزه بالقرعةِ أو بالتعيين فيه قبل الشرعةِ
وأوجب القرعة في استحقاقِ لمبهمين قبلما اتفاقِ
واستصحبِ الأصلَ على الإطلاقِ مثلَ عموم النصِّ والإطلاقِ
والأصلُ في ألفاظنا الحقيقةْ ثم المجازُ فالزم الطريقةْ
ولا دلالاتِ مع التصريحِ من حالةٍ أو عرفٍ أو تلويحِ

ولا يكـــونُ حجـــةً دليــــلُ ... شـرعـاً مـع احتمـال بـل عليـلُ
فمـــا طــرا عليــه الاحتمــالُ ... يبطــلُ رأســاً فيــه الاســتـدلالُ
والأصلُ في الأحكام المعقوليَّةْ ... كــذاك الأصــلُ إدراك العليَّـــةْ
سكوتٌ كالبيان وقتَ حاجةٍ ... كمـا لا ينسبـن قـولٌ لسـاكـتِ
ولا اعتــدادَ أيضــاً بــالتــوهــمِ ... والخطــأ البيِّــنُ مثلــه رمـــي

قاعدة (العادة محكمة)

خـامسهـا العـادةُ قـل محكَّمـةْ ... والعــرفُ ذا قــاعــدةٌ مسلمــةْ
ما لم ترد في ذلك النصوصُ ... وربمــا كــان بهــا التخصيــصُ
وشــرطهــا شمــولٌ واطــرادُ ... وأغلبيــــةٌ كمـــــا أفـــــادوا
وأسبقيـــةٌ عنـــد الصـــدورِ ... للفظـي واشتـراطهـا ضـروري
وتتـركُ الحقـائـقُ الـوضعيـةُ ... إذا أتــت حقــائــقُ عــرفيــةُ
وتتــركُ الحقيقــةُ العــرفيــةْ ... إذا أتــت حقيقــةُ شــرعيــةْ
ويقبـلُ الكتـابُ كـالخطـابِ ... وشـارة الأخـرس كـالكتـابِ
ما كان معروفاً كمشروطٍ يقعْ ... ما عيَّنَ العرفُ كمنصوصٍ وقعْ
وربمـــا تغيـــرت أحكـــامُ ... إن غيَّــرت أعــرافنــا الأيــامُ
إلى هنا القواعدُ الكبرى انتهتْ ... وبعدها القواعدُ الصغرى أتتْ

القواعد الصغرى

إعمـالُ قـولٍ أولـى مـن إهمـالِ ... وأعمـل القـوليـن في احتمـالِ
ككـلٍّ ذكـرُ بعـض مـا لـم يُقْسَمِ ... وأهمــلِ الكــلامَ إن لـم يُفهــمِ
كـذا تـأسيسٌ أولـى مـن تـأكيـدِ ... ومعنًـى أدنـى أولـى مـن بعيـدِ
كذا السؤالُ من ضمن الجوابِ ... فهــو معــادٌ فيــه فــي الخطــابِ
والوصفُ لغوٌ إذا ما الشيءُ حضرْ ... والوصفُ للغائب ذاك المعتبرْ

وواجـبٌ بقَـدَرِ الإمكـانِ فعلُ الشروطِ مما في القرآنِ
وقُـدِّمتْ مـا ثبتـت بـالشـرعِ على شروطٍ قد أتتْ بالوضعِ
ولازم أن يثبـتَ المشـروطُ لعـاقـدٍ إن تثبتِ الشـروطُ
والمـرءُ مـأخـوذٌ بمـا أقـرَّا وملـزمٌ بمـا عليـه جـرَّا
وحجـةٌ قـاصـرةٌ إقـرارُ وليـس فـي رجـوع اعتبـارُ
هـذا ولا يـرتـدُّ بـالـردِّ أبـدْ إقـرارٌ لا يحتمـلُ الإبطـالَ رُدْ
ولا يملِّـك أجنبيًّـا غيـرُه بـلا رضـاهُ ربمـا يضيـرهُ
وأبطلـوا تصـرُّفـاً للغيـرِ فـي ملـكِ غيـره بـلا تخييـرِ
ويرجعُ المغصوبُ والمسروقُ ليـس لعـرق ظـالـم حقـوقُ
عليهـا مـا قـد أخـذت يـدانِ بـالعيـن فـالمثـلِ أو الضمـانِ
كـذلـك الخـراجُ بـالضمـانِ بالمِلْك لا في الغصبِ للأعيانِ
ويضمـنُ الفـاعـلُ ليس الآمـرُ إن كـان مختـاراً وليس المجبرُ
ولا ضمـانَ قـط بـالمـأذونِ وما سوى ذلك في المضمونِ
والأصـلُ فـي أميـنِ الأمـانـهْ فما على المحسن من ضمانهْ
إسقـاطٌ أو معـدومٌ لا يعـودُ إلاَّ إذا أسبـابـه تعـودُ
تبـدلٌ فـي سبـب الملـك يُعـدْ تبدلاً في الذاتِ في أخذٍ وردّ
وتـابـعٌ فـي حكمـه كمـن تبـعْ ويسقـط التـابـعُ إن أصلٌ وقـعْ
تغتفـرُ أمـورٌ فـي التـوابـعِ عنـدهُـمُ تلـزمُ للمتـابَـعِ
وربمـا أثبتـوا للفـروعِ مـع سقـوطِ أصلهـا المتبـوعِ
إن بطـل الشـيءُ فضمنـه بطـلْ إن عُـدم الأصـلُ يصـار للبـدلْ
وكـل مشغـولٍ فليـس يُشغـلُ ويستحـقُّ أجـرَه مَـن يعمـلُ
ومـن يـؤدي واجبـاً عـن غيـرهِ بـلا استئـذانٍ أسقطـوا لأجـرهِ
إلاَّ إذا نُـوي بـذاك العـودُ فـإنَّ حقّـه بـذا يعـودُ

وثـابـتٌ قـد قـرَّ بـالبـرهـانِ إثبـاتــه كثـابــت العيــانِ

مَـن عـاجـلَ الشـيءَ قبل الأوانِ جُـوزي بعـد ذاك بـالحـرمـانِ

مــا حــرَّم الله علينــا أخــذهُ قـد أوجـب الشـرعُ علينـا نبـذهُ

مــا حَــرُم استعمــالــه حــرامُ أن يقتنيــه بعــده الأنــامُ

مـا كـان ممنـوعـاً علينـا فعلُـهُ فقصــده أيضــاً حــرامٌ مثلُــهُ

لا يسقـطُ الميسـورُ بـالمعسـورِ بـل يلـزمُ الإتيـانُ بـالميسـورِ

ولا يصارُ من أصلٍ إلى البدلْ إلاَّ إذا بـالأصـل يعسـرُ العمـلْ

وأقـوى مـن بـدءٍ هنـا استـدامـهْ مـا لـم يحـرِّم شـرعُنـا دوامَـهْ

وغُلِّــبَ الحــرامُ مــع حــلالِ ويُــدرءُ الحــدُّ بــالاحتمــالِ

ما اجتمعا وكانا جنساً واحدا تـداخـلا بـالفعـل إن لـم يُفـرَدا

ولا يساوي الفرضُ فيها النفلُ وصـار للـذي تعـدى الفضـلُ

تصـرفُ الـراعـي علـى الـرعيـةِ منـوطٌ بـالمصـالـح الشـرعيـةِ

ثـم الــولايــاتُ هنــا أقســامُ أعمُّهـــا ولايـــةٌ إمــــامُ

فحــاكــمٌ ثــم وصــيٌّ فــولــيْ أخصُّهــم أحقُّهــم فيمــن يلــيْ

ولا يســوغُ هــاهنــا اجتهــادُ إن ورد النــصُّ كمــا أفــادوا

لا ينقــضُ اجتهــادٌ اجتهــادا هــذا الـذي عنـدهُـمُ قـد سـادا

فــاحتــطْ هنـا وراع للخـلافِ في الرأي مروياً عن الأسلافِ

والحكمُ يجري دائماً مع علتهْ فــاستنبــط العلــة مــن أدلتــهْ

لا بـد للحكـم شـروطٌ تجتمـعْ كـذا مـوانـعٌ للحكـم تـرتفـعْ

هـذا وقـد ضـمَّ لكـل مـا سبـقْ قاعدةُ الإصلاح إذ هي الأحقْ

فالشرعُ قائمٌ على المصالح في الدرء للضرّ وجلب الصالح

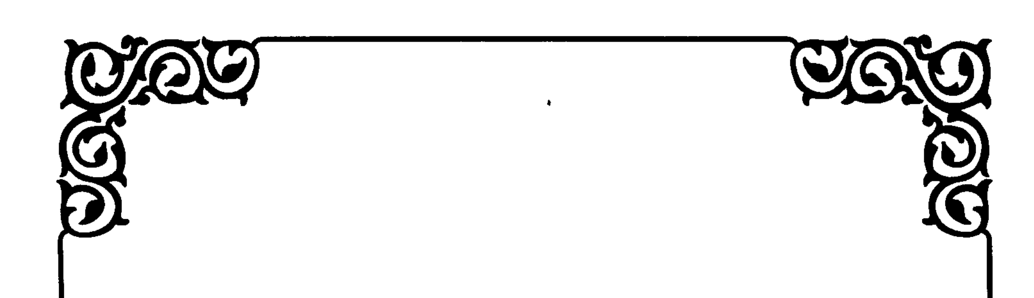
فــأينمــا مصلحــة تحققــتْ فشـرعـة الله هنـاك اتضحـتْ

ففـوت الأدنـى مـن الفـوائـدِ ودافـع الأعلـى مـن المفـاسـدِ

والقصدُ حفظ النفس و(الأبضاعِ والعِرض) والمال من الضياعِ
والدينِ والعقلِ فهذي الخمسُ مقاصدُ التشريع وهي الأسُّ
وأوجبُ المصالح التوحيدُ من وحَّد اللّٰهَ هو السَّعيدُ
والشرط في ذلك الاتباعُ ويُحبِطُ الأعمالَ الابتداعُ
وأعظمُ المفاسدِ الإشراكُ فالشركُ بالله هو الهلاكُ
تمتْ بحمد الله بعد العصرِ قراءة على الأديب الحبْر [(١)]
لخمسٍ من شهر ربيع الثاني من بعد عشر القرن والثماني
هذا وصلّىٰ اللّٰهُ ما طيرٌ شدا على النبيّ المصطفى الذي هدى
ما عمَّ غيثٌ وادياً وسهلا أو قيل للضيف حللت أهلا

❑ ❑ ❑

(١) قرأ المؤلِّف هذه المنظومة على الشيخ الأديب إبراهيم الجرَّاح ـ رحمه الله ـ يوم السبت ٥ ربيع الآخر سنة ١٤١٨هـ الموافق ٩/٨/١٩٩٧م بين المغرب والعشاء في مسجد مريم في ضاحية عبد الله السالم.



العذب القراح
في علم الاصطلاح



العذب القراح في علم الاصطلاح

تمهيد

الحمدُ لله الذي أجرى القلمْ ما غرَّدت ورقاءُ واخضرَّ السَّلمْ
وهذا نظمٌ في الحديث مختصرْ حوى اصطلاحَ القوم أصحابِ الأثرْ
قواعد للبحثِ في الحديثِ في المتن والإسنادِ والتحديثِ
وقسِّمتْ إلى علم الروايهْ وضبطها كذا علم الدرايهْ
والقصدُ أن يُعلمَ ما الذي صلحْ من الحديثِ وفقَ علم المصطلحْ
للاحتجاج بالحديثِ والعملْ بما روى العدولُ منه واتصلْ

أنواع الحديث من حيث الورود والثبوت

المتواتر

فما تواترتْ من المعدودِ من جهةِ الثبوتِ والورودِ
قطعيًّا ليس موطناً للبحثِ بل يجبُ القبولُ دون لبثِ
وهو الذي روى جمعٌ عن جمعِ إن كان يُقضى عادةً بالمنعِ
وقوعُ سهوٍ منهمُ وكِذْبِ ولا لهم فيما رووا من إرْبِ
وكان ذاك عن حسٍّ مباشرِ فهذه الشروط للتواترِ
وهو الذي يفيدُ علماً للورى بداهةً من غير شكٍّ قد طرا
فما تواترت من الأخبارِ أفادتِ العلمَ بالاضطرارِ

الآحــاد

ثــمَّ الآحــادُ بعــده أقســامُ ثــلاثــةٌ جــاءت بهــا الأرســامُ

[الغريب والعزيز] إمّــا غــريــبٌ مــا رواه الفــردُ ثــم العــزيــزُ بعــده وحــدوا

حــدوده بمـــا رواه اثنـــانِ وأن يــزيــدوا ذاك بــالإمكــانِ

بشــرط أن يبقــى ولــو طبــاقُ يَظهــرُ فيــه بعــدُ الافتــراقُ

[المشهــور] ومــا روى ثــلاثــةٌ فــأكثــرُ مشهــورهــا مــا لــم يكــن تــواتــرُ

وهــذه الأقســامُ مــوطــنُ النظــرْ والبحثِ فيها حتى يثبتَ الخبرْ

فمــا رُوي مــن الآحــادِ واشتهــرْ أفــاد العلــمَ بــدلالــة النظــرْ

كــذاك مــا احتفَّــت بــه القــرائــنُ ممــا روى العــدولُ هــذا البــائــنُ

كمثــل مـــا أسنــدهُ البخــاريْ ومسلــمٌ أصــلاً هــداك البــاريْ

ومــا ســواهــا راجــحٌ فــي الظــنِّ إن صــحَّ عنــد علمــاء الفــنِّ

وأوجبــوا بمــا قــد صــحَّ العمــلا واختلفــوا إن كــان جــاء مُرســلاً

الحديث من حيث القَبول والرد

المقبــول

وقُسِّم الحديثُ في التصنيفِ إلــى صحيــح حَسَــنٍ ضعيــفِ

[الصحيــح] صحيــح مــا رواه عــدلٌ ضــابــطُ عــن مثلــه ولَيــس ثــمَّ ســاقــطُ

متصـــلَ الإِسنـــادِ دون عِلَّـــهْ ولا شــذوذ فيمــا قــال الجِلَّــهْ

[الحســـن] والحَسَن الذي فيه العدلُ غدا خفيــفَ ضبــطٍ ثُــمَّ أمَّــا مــا عــدا

ذلــك فهــو كــالصحيــح شــرطــا فــإن أتــى كمثــل هــذا ضبطــا

[الصحيح لغيره] متــابــعٌ مثلــهُ فــي صفــاتــهِ فهــو صحيــحُ الغيــر لا لــذاتــهِ

[الحسن لغيره] والحســـن لغيــره الضعيــفُ إذا أتـــى مـــن طُــرُقٍ تضيــفُ

لحــالــهِ القــوَّةَ بعــد الضعــفِ وليس بعد الوصف ذا من وصفِ

[حكمه] وكلها مقبولةٌ عندهمُ ... وربما ردَّ لذا بعضُهمُ
[تعارض أنواعه] وقُدِّم الصحيحُ فالصحيحُ ... لغيره فالحسنُ الرجيحُ
إذا تعارضت هنا الأخبارُ ... أو أشكلت في الظاهر الآثارُ

المردود

[الضعيف] ثم الضعيفُ ما أتى دون الحسنْ ... لفوتِ شرطٍ من شروطهِ كمنْ
من الرواة عندهم لا يُعرفُ ... فذا حديثه بالضعفِ يوصفُ
[حكمه وأنواعه] والحكمُ فيه أنه مردودُ ... أنواعه كثيرةٌ تعودُ
[أسبابه: الانقطاع] إلى انقطاع سندٍ وسقطِ ... أو جرحٍ في عدالةٍ أو ضبطِ
[المرسل] فالمرسلُ المخصوصُ بالحدِّ الأبيْ ... بما رواهُ تابعٌ عن النبيْ
أو ما روى الكبارُ منهُمُ فقطْ ... أو الذي منه الصحابيُّ سقط
[المعلق] ثم المعلَّقُ الذي في المبتدا ... السقطُ فيه عند من قد أوردا
[المعضل] والمُعضَلُ الساقطُ منه اثنانِ ... تتابعا من أيِّما مكانِ
[المنقطع] منقطعٌ ما كان في الأثناءِ ... سقطٌ جليٌّ حينما الأداءِ
[المرسل الخفي] أمَّا إذا كان خفيّاً فاحكمِ ... له بالإرسال الخفيِّ واعلمِ
هو الذي يروي عن المعاصرِ ... بلا سماعٍ قطُّ منه ظاهرِ
[التدليس] أما التدليسُ فهو شيءٌ آخرُ ... وأمرهُ من الإرسالِ أعسرُ
فإنه روايةٌ من سامعِ ... عن شيخهِ بعضَ الذي لم يسمعِ
من الحديثِ بالإيهامِ نحو عنْ ... أو قالَ أو حدَّثَ أو بلفظ أنْ
[تدليس الشيوخ] ومنه تدليسُ الشيوخ هذا ... جرى من الخطيب ثم ماذا؟
أن يذكرَ الشيخ باسم أو لقبْ ... أو صفةٍ لم تشتهر له أرَبْ
[تدليس التسوية] وشرُّ تدليس فذاكَ التسويهْ ... بقيةٌ يحملُ فيه الألويهْ
إذ يُسقطُ الضعيفَ في الإسنادِ ... من بين راويينِ كالأوتادِ
قد سمع الأدنى من الأعلى فلا ... يدري عن التدليس أكثرُ الملا

[حكم رواية المدلس] ورُدَّ ما عنعنهُ المدلِّسُ ... كذاك ما أنأنه يدلِّسُ
إلَّا إذا صرَّح بالسماعِ ... وهذا من موارد النزاعِ
[المعلل] معللٌ ما فيه قدحٌ غامضٌ ... والظاهرُ الصحةُ لولا العارضُ
[الضعف لجرح الراوي] وقد يكون الضعفُ في الإسنادِ ... من جهةِ الرواة لا الإسنادِ
إمَّا بقدحٍ يجرحُ العدالهْ ... أو قدحِ ضبطٍ فيه أو جهالهْ
كذا المخالفاتُ في الدرايةِ ... قوادحٌ في صحة الروايةِ
[سوء الحفظ] فما رواه راوٍ فاحشُ الغلطْ ... أو سيِّىءُ الحفظ أو في الوهم شططْ
فهو ضعيفٌ أو شديدُ الضعفِ ... بحسب حالهِ وقدرِ الوصفِ
[الاختلاط] وما روى مختلطٌ مردودُ ... وما رواهُ قبلَ ذا معدودُ
[الفسق] وما روى الفاسقُ فهو المنكرُ ... من الحديثِ ثُمَّ قومٌ قرروا
[الحديث المنكر] بأن ما يرويه من تقدموا ... كمنكرٍ في حدِّه فعمَّموا
[البدعة] وهكذا مبتدعٌ تفردا ... فبعضهم بشأنه تشدَّدا
وقولهم من الدليل عاري ... خالفهم في ذلك البخاري
[الاتهام: المتروك] وما روى متهَمٌ متروكُ ... وهو الذي في صدقه مشكوكُ
[الوضع: الموضوع] وما روى الوضَّاعُ قل موضوعُ ... وهو الحديثُ المفترى المصنوعُ
[الجهالة] جهالةُ الراوي هنا عينيةٌ ... وسُمِّيَ المجهولَ أو حاليةٌ
[المستور] وسُمِّيَ المستورَ وهو من روى ... عنه جماعةٌ حديثَه سوى
أنه لم تثبت له عدالةٌ ... بشهرةٍ أو نصٍّ أو إمامةٌ
[المجهول] أما المجهولُ فهو من روى لهُ ... راوٍ ولا نعرف بعدُ حالهُ
[الجرح والتعديل] فهو لذا شرٌّ من المستورِ ... ويقبلُ التعديلُ من مشهورِ
والجرحَ قدِّمْ إن يكن مفسرا ... لا مبهماً هذا الذي بعدُ جرى
وقُدِّمَ الحكمُ من الإمامِ ... العدلِ في أحكامهِ الهمامِ
[المبهم والمهمل] ومبهمٌ مَن في الحديث لم يُسمْ ... ومهملٌ ما الاسمُ فيه قد يَعُمْ

وذي هنا في حيِّز المجهولِ . . . وربما لم تقدحْ في المقبولِ

[المخالفة] ما خالف المقبولَ فيه أعلى . . . منه فذاك في القبول أولى

[المحفوظ] وما روى الأولى هو المحفوظُ . . . لأنه بحفظ ذا محظوظُ

[الشاذّ] والشاذ منها ما رواه الأدنى . . . وخالف الأعلى كما ذكرنا

[المعروف والمنكر] أما إذا ما خالف الضعيفُ . . . من كان أولى هاهنا التعريفُ

لما روى بأن ذاك منكرُ . . . يقابلُ المعروفَ وهو الأظهرُ

أما إذا اشتدَّ الخلافُ جِدًّا . . . وقد تساوتِ الرواةُ نِدًّا

[المضطرب] فذلك المضطربُ المعدودُ . . . من جملة الضعيف والمردودُ

[المقلوب] وقد أتى المقلوبُ في الإبدالِ . . . لفظاً بلفظٍ نحو (بالشمالِ)

كذا بالإسنادِ كقلب الراويْ . . . تقديماً أو تأخيراً بالتساوي

[المصحَّف] مُصحَّفٌ ما غُيِّرتْ فيه النقطْ . . . محرَّفٌ ما غُيِّر الشكلُ فقطْ

[المدرج] ومدرجٌ ما غُيِّر السياقُ . . . فيه وما في متنه يساقُ

لفظٌ بلا فصلٍ كلامٌ أجنبيْ . . . من الرواة في أحاديث النبيْ

[زيادة الثقة] هذا وقد رُجِّح في الزيادةِ . . . من ثقةٍ قبولها كالعادةِ

وقيل بل تقبلُ أو تردُّ . . . بلا اطرادٍ أخذهم والردُّ

وإنما بحسَبِ القرائنِ . . . تحتفها كما في الرأي البائنِ

[المزيد في متصل الأسانيد] هذا وسمِّ زائداً مزيدا . . . في سندٍ متصلٍ قد زيدا

واحكمْ بردٍّ هذه الزيادهْ . . . إن ثبتت وهماً خلاف العادهْ

فإن ترجحتْ هنا فالخاليْ . . . منها خفيُّ السقطِ بالإرسالِ

[المشترك بين المقبول والمردود] مَن تابع الشيخَ على الروايةِ . . . متابعٌ يُسمَّى في الدرايةِ

[المتابع والشاهد] ما دام جاءا من طريقٍ واحدِ . . . وبعده يعضدُ بالشواهدِ

وهي التي من أصلها تفترقُ . . . لكنها في متنها تتفقُ

[المسلسل] مسلسلٌ تتابعَ الرواةُ . . . فيه على حالٍ أو الصفاتُ

تشابهت كعالمٍ عن عالمِ ... ومثله كسالمٍ عن سالمِ

مسلسلُ الأفعالِ والأقوالِ ... فيه كما الصفاتِ والأحوالِ

[المدبج] وما روى الراوي عن الأقرانِ ... مدبَّجٌ إن يشترك اثنانِ

[رواية القرين] فيروي كلٌّ منهما للآخرِ ... وقُلْ روايةُ القرينِ واقصرِ

إن يروي واحدٌ من الاثنينِ ... فقط عن الآخر من هذينِ

[العالي] والعالي ما قَلَّ الرواةُ فيهِ ... من دون سقطٍ عند حافظيهِ

[النازل] وضده النازلُ وهو ما غدا ... إسنادُه من الرواة زائدا

[السابق واللاحق] وسابقٌ إلى سماعِ سابقُ ... فهو القديمُ ثم يأتي اللاحقُ

[رواية الأكابر] ما حَدَّث الأكابرَ الأصاغرُ ... ثلاثةٌ تحفظها الدفاترُ

[المتفق والمفترق] ما اتفقت أسماؤهم فالمتَّفِقْ ... واختلفت أشخاصُهم فالمفترقْ

[المؤتلف والمختلف] مؤتلفٌ تتفقُ الأسماءُ ... مختلفٌ يختلفُ الأداءُ

[مشتبه النسبة] مشتبهٌ ما اتفقت أبناءُ ... واختلفت في ذلك الآباءُ

[مشتبه اللفظ] وعكسه في الاسم وهو المشتبهْ ... في اللفظِ لا بالخطِّ فيه فانتبهْ

الحديث من حيث الإضافة إلى القائل

[الحديث القدسي] وما أضفتهُ إلى اللّٰهِ العليْ ... هو القدسيُّ وخذِ القولَ الجليْ

يشابهُ القرآنَ فاللفظُ لَهُ ... سبحانهُ وحياً وليس مثلَهُ

إذ أنه بلا تحدٍّ للورى ... أتى ولا تعبدٍ فيه جرى

[المرفوع] وما يضافُ للنبيْ المرفوعُ ... وما لتابعٍ هو المقطوعُ

[الموقوف] وما أضيف للصحابيِّ فذا ... هو الموقوفُ اسماً عندهم كذا

وكلُّ مَن مات على الإسلامِ ... وقد رأى المبعوثَ للأنامِ

فهو الصحابيُّ عظيمُ الأجرِ ... وكلهم عدلٌ جليلُ القدرِ

[المقطوع] وتابعٌ مَن صحب الصحابيْ ... حديثه المقطوعُ في الصوابِ

صفة التحمُّل والأداء وشروطهما

[السماع] قراءةُ الشيخِ على الطلَّابِ ... هي السماعُ أوثقُ الأسبابِ

[القراءة] ثم قراءةٌ على الشيخ كما ... ساوى هنا بعضُهم بينهما

[الإجازة] ثم إجازةٌ لما يرويهِ ... أجودُها ما كان من يديهِ

[المناولة والكتابة] لغيره مناولاً يداً بيدْ ... أو كاتباً له إلى ذاك البلدْ

بالإذن أن يحدِّث الحديثا ... عنه فصححْ بعدها التحديثا

[ألفاظ الأداء] وفرقٌ بين قولهم حدثنا ... وقولهم أخبرنا أنبأنا

وخُصَّ أولاً لأولٍ أتى ... وثالثاً لذا الأخير يا فتى

[شروط قبول الرواية] والشرطُ كيما تقبل الروايهْ ... العقلُ والإسلامُ والهدايهْ

[العدالة] عدالةٌ تحجزُهُ عن الخنا ... أو خارمٍ يحرمه من الثنا

بشرط أن يَسمعَ في التمييزِ ... ودونه فامنع من التجويزِ

[الضبط] والضبطُ شرطٌ للقبول أيضا ... هذي الثقاتُ ما عداهم مرضى

ويعرفُ الضابط في الحديثِ ... إن كان مستقيماً في التحديثِ

فقلما يخالفُ الثقاتِ ... وقلما يخطي على الأثباتِ

ويُدرَكُ الضبطُ بعرضه على ... سبراً وتقسيماً روايات الملا

ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها

[ألفاظ التعديل] فما رواه ثقةٌ صحيحُ ... أما الصدوقُ الحسنُ المليحُ

ودونه فذلك الضعيفُ ... وغيرُهم يكشفه التعريفُ

وبينهم منازلٌ من الرتبْ ... تفاوت الترتيبُ فيها والسببْ

في شأنها لكثرة الألفاظِ ... رتَّبها جمعٌ من الحفاظِ

[توثيق صحيح الحديث] فللصحيح حافظٌ أو ثقةٌ ... ثبتٌ ومتقنٌ كذاك حجةٌ

[ألفاظ التصديق لحسن الحديث] والحسن قد خُصَّ بالصدوقِ ... وما به بأسٌ على التحقيقِ

وليس فيه بأسٌ أو خيارُ ... كذا مأمونٌ عندهم واختاروا

[ألفاظ التليين لحسن الحديث لغيره]

لحسنِ لغيره شيخٌ فقطْ ... أو صالحُ الحديثِ أو شيخٌ وسطْ

وجيدُ الحديثِ أو صويلحُ ... محلّهُ الصدقُ كذاك صالحُ

أو حسنُ الحديثِ أو مقاربُ ... رووا حديثَه وأيضاً يُكتبُ

[ألفاظ الجرح: ضعيف الحديث]

وللضعيفِ ليّنٌ ضعيفُ ... وسيِّء الحفظ كذا التوصيفُ

بليس حجةً ولا قويًّا ... وليس عمدةً ولا مَرضيًّا

وفيه ضعفٌ خُلْفٌ أو مقالُ ... ونحو هذه وأيضاً قالوا

[منكر الحديث]

تعرفُ من حديثه وتنكرُ ... ويأتي بعده الحديثُ المنكرُ

من قيل في راويه واهٍ رُدَّا ... وليس شيئاً وضعيفٌ جدّا

وارمِ بهِ ومنكرُ الحديثِ ... مُطَّرحٌ مضطربُ التحديثِ

[متروك الحديث]

وللمتروك متروكٌ لا يعتبرْ ... حديثه وساقطٌ فيه نظرْ

وذاهبُ الحديثِ أيضاً يُتركُ ... متهمٌ في صدقه أو هالكُ

أو سكتوا عنه وليس ثقةً ... ويأتي بعد هذه مرتبةً

[موضوع الحديث]

آخرُها الموضوعُ ما يقالُ ... له كذّابٌ وضّاعٌ دجّالُ

وكل ما دون الضعيفِ مستطرْ ... من منكر فما رووا لا يعتبرْ

به فلا يصلحُ هذا عاضدا ... لغيره ولا يصح شاهدا

الحديث المقبول من حيث العمل به وعدمه

هذا وليس كلُّ مقبولٍ وردْ ... يُعملُ فيه بل هناك ما يُرَدْ

[الناسخ والمنسوخ]

إذ فيه منسوخٌ وفيه ناسخُ ... رافعٌ حكمَ غيره وراسخُ

[محكم الحديث]

ومحكمُ الحديثِ ما ليس لَهُ ... مُعارضٌ فاعرف هنا أحوالَهُ

[مختلف الحديث]

مختلِفٌ مُعارَضٌ من غيرهِ ... من الحديث وهو من عسيرهِ

[متشابه الحديث]

وما تشابهت من الأخبارِ ... مردّها إلى العليم الباري

[الخاتمة]

تمّت بحمد الله ذي الجمالِ ... والمجد والجلال والكمالِ

مُقروءةً على الأديبِ الكاملِ ... على ابن جراح مفيد الآمل[1]

فـي أول الشهـر ربيـع الثـانـي ... من بعد عَشر القرن والثماني

من هجرة النبي ذاك المصطفى ... مـن بـالعبـوديـة حـاز الشـرفـا

صلـى عليـه الله مـا تـواتـرت ... أمطـارهـا فـأنبتت وأخضـرتْ

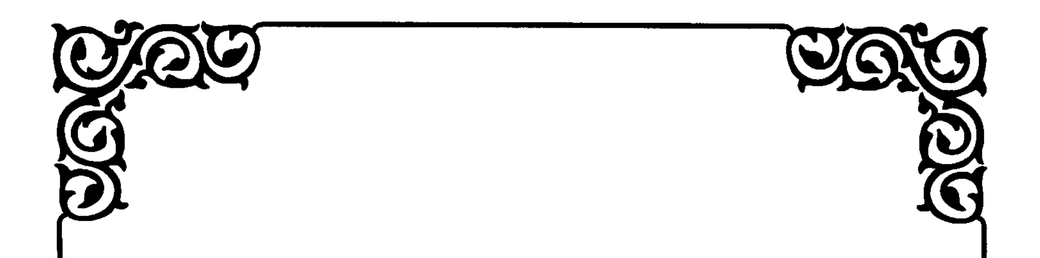
ونــوَّرت حــدائــقُ الأزهــارِ ... وغــردت بــلابــلُ الأشجــارِ

❏ ❏ ❏

---

(١) هو الشيخ العلاَّمة الأديب إبراهيم بن سليمان الجرَّاح ــ رحمه الله ــ أخو شيخنا العلاَّمة الفقيه محمد بن سليمان الجرَّاح، وقد قرأت عليه أصل هذا النظم في يومي الأربعاء والخميس ٢ و ٣ ربيع الآخر سنة ١٤١٨هـ الموافق ٧ و ٨/٨/١٩٩٧م عصراً في مسجد مريم بضاحية عبد الله السالم.

واستحسن ــ رحمه الله ــ هذه المنظومة ووافق بعدها على أن أقرأ عليه منظومتي في القواعد الفقهية، ولم يكن يقبل ــ رحمه الله ــ أن يقرأ عليه أحد، بل كان يأخذ ما يعرضه عليه طلاَّب العلم فيقرأه ويصححه، إلاَّ أنَّ الناظم أبى عليه إلاَّ أن يقرأها عليه بنفسه لينتظم في سلك طلاَّبه بالقراءة عليه، فأنشده نصفها يوم الأربعاء والنصف الآخر يوم الخميس، فلما بلغت قولي: (مقروءة على الأديب... إلخ) قال: لا، لا داعي لذكر الاسم، فقلت له: ألم أقرأها عليك يا شيخ إبراهيم؟ قال: بلى، قلت: فكيف لا أذكر ذلك؟! فقال: كما تحب.



رائعة الابتدا
في نظم
الآجرومية وقطر الندى




رائعة الابتدا
في نظم الآجرومية وقطر الندى

الحمـدُ للّٰـهِ ومـن شـاء هـدى ... لـلأجـرميَّـةِ مَـعَ قطـرِ النـدى
إذ واجـبٌ ليُفهـمَ الكتـابُ ... أن يُعلـمَ البيـانُ والإعـرابُ
وهـذا نظـمُ متـنِ الأجـروميَّـةْ ... مـع شـرحهـا كـالتحفـةِ السنيَّـةْ
وشرح الكفراوي وشرح الأهدلِ ... مع ابن قاسمٍ فخذْ بالأعدلِ
وزدتُ ما قد زاد في قطر الندى ... عليها فاحفظه تجدْ بلَّ الصدى
فـابـدأ بحمـدِ اللّٰـهِ ثـمَّ صـلِّ ... علـى النبـيِّ المصطفـى وجَـلِّ

الكلام وما يتألّف منه وما يُعرف به

كلامُنا اللفظُ المفيدُ العربيْ ... كمثـلِ قـلْ زيـدٌ كـريـمُ النَّسـبِ
اسـمٌ كـذا فعـلٌ وحـرفُ معنـى ... يُعْـربُ بعضُـهُ وبعـضٌ يُبْنـى
ويُعـرف الاسـمُ بـأل كـالأرضِ ... وبـالتنـويـن والنـدا والخفـضِ
بـالبـاءِ والكـافِ ورُبَّ وعلـى ... ومِـن وفـي وعـن والـلامِ وإلـى
كـذاك بـالـواو هنـا والبـاءِ ... فـي قسـمٍ أتـت كـذا بـالتـاءِ
ومُـذْ ومنـذُ أيضـاً حـرفـا جـرٍّ ... كـذا بـإسنـادٍ عليـه يجـري
ويُعرفُ الفعلُ بـ سوفَ قدْ ولمْ ... وتا أتتْ والأمرِ نحو قُمْ ونَمْ
سواهما الحرفُ كمِن ولم وهلْ ... كـذاك إنّ وخـلا ولـن وبـلْ

باب الإعراب والبناء والتقدير

وحَــدُّ الإعــرابِ تغيُّــرٌ طــرا … لعــامــلٍ لفظــاً بــدا أو قُــدِّرا

على الحروفِ في أواخر الكلِمْ … رفعٌ ونصبٌ وكذا خفضٌ وجزمْ

فللأسماءِ الرفعُ والنصبُ أتى … والخفضُ لا الجزمُ فخذها يا فتى

وللأفعالِ الرفعُ والنصبُ كذا … والجزمُ لا الخفضُ فما هذا لذا

وقُــدِّر الإعــرابُ للتعــذُّرِ … فــي كــلِّ مقصــورٍ فــذا لا تُظْهــرِ

لها عليه وهو الاسمُ المقتفى … بــألِــفٍ لازمــةٍ كـ المصطفــى

وقَــدِّر الإعــرابَ أيضــاً للثقــلْ … في كلِّ منقوصٍ أتاك في الجملْ

وهــو الــذي آخــرُهُ يــاءٌ تلــيْ … كسراً خفيفةً كـ قاضي لا ولي

في الرفع والخفض عليه قدِّرِ … إعــرابَــه والنصــبَ فيــه أظهــرِ

كـ جاء القاضي وأتيتُ القاضيا … وجئــتُ للــوالــي وكــان راضيــا

وإن تنكّــرْ قــل أتــانــا قــاضٍ … منــونــاً كســراً مــن والٍ راضٍ

وقُــدِّرَ الإعــرابُ للمنــاســبــهْ … على مضاف اليا وكسرٌ ناسبهْ

تقول بعتُ من جاري كتابــي … وزارنــي أبــي كــذا أصحــابــي

وقــدِّر الإعــرابَ فــي المُعتــلِّ … كفعــل يــدعــو يسعــى ويجلِّــي

بــالــرفــع فــي واوٍ ويــاءٍ للثقــلْ … ولتعــذرٍ فــي يسعــى قــد حصــلْ

والنصــبُ فــي واوٍ ويــاءٍ يظهــرُ … لخفّــــةٍ لا ألِــــفٍ إذ يعســــرُ

ثــم اللــزومُ فــي أواخــر الكَلِــمْ … لحــالــةٍ هــو البنــاءُ قــد عُلِــمْ

بــالضــم والفتــح البنــا يكــونُ … والكســرُ أيضــاً وأتــى السكــونُ

وكــلُّ الأفعــالِ علــى البنــاءِ … إلاَّ المضــارع فكــالأســمــاءِ

وكــلُّ حــرفٍ قــد أتــاك مبنــيْ … إذ أنَّــه الأصــلُ فــلا تَسْتَثْــنِ

ويُبنــى أيضــاً مضمــرُ الأسمــاءِ … وكــلُّ مــوصــولٍ بــلا استثنــاءِ

كذلك اسمُ الشرطِ والإشارهْ … واســمُ الاستفهــامِ مــن العبــارهْ

كـذاك إن تقطـع عـن الإضـافـهْ ... لمبهـم الظـروفِ ذي المضـافـهْ

وظـرفُ الآنَ إذْ وحيـثُ دومـا ... مبنيــةٌ كـــذا فَعَــالِ اسمـــا

وكــلُّ مختــومٍ هنـا بــوَيْــهِ ... مــن الأسمــاءِ مثـل سيبـويـهِ

وكــلُّ تـركيـبٍ مـن الأعـدادِ ... كـ خمـسَ عشـرةَ غيـرَ الأفـرادِ

علامات الإعراب

علامات الرفع

للـرفـعِ أربـعٌ عـلامـاتٌ بـدتْ ... ضـمٌّ وواوٌ أَلِـفٌ نـونٌ أتـتْ

فضمــةٌ عــلامــةٌ للــرفــعِ ... في المفرد الاسم كما في الجمعِ

أي جمعِ تكسيرٍ وجمعِ سالمِ ... مـؤنـثٍ كـذا فـي فعـلٍ سـالـمِ

مضـارعٍ لـم يتصـل مـا يـوجـبُ ... بنـاءه فـي آخـرٍ كـ يحجـبُ

والـواو للـرفـع فـي مـوضعيـنِ ... كـ المسلمـون وكـ ذو النوريـنِ

أي جمـعِ سـالـمِ مـذكـرٍ كمـا ... في الخمسةِ الأسماءِ فلتحفظهما

والخمسـةُ الأسمـا أبـوك فـوكَ ... أخـوك ذو مـالٍ كـذا حمـوكَ

والألـفُ للـرفـع فـي التثنيـةِ ... كـ قـد أتـى الـزيـدان لِلتهنيـةِ

والنونُ للرفع أتت في موضعِ ... في خمسةِ الأفعالِ في المضارعِ

كـ يفعــلان الخيـر يفعلــونــه ... وتفعــلان البــر تفعلـــونـــه

كــذاك تفعليــن إن تخــاطــبِ ... أنثى كـ توفين بعهد الخاطبِ

علامات النصب

للنصب خمسةٌ علامات هيَ ... فتـحٌ كـذا أَلِـفٌ وكسـرةٌ ويـا

وحذفُ النون ثم بالفتحة سِمْ ... المفـردَ الاسـمَ وتكسيـراً يَعُـمْ

كــذا مضــارعٌ ولا بــه اتصــلْ ... شيءٌ وناصبٌ عليه قد دخلْ

والألــفُ عــلامــةٌ للنصــبِ في خمسة الأسما رعاك ربِّي
تقــول هــل رأيتُــمُ أبــانــا ذا الفضـلِ أو حمـاكُـمُ أخـانـا؟
وكسـرةٌ للنصـبِ فـي المـؤنـثِ السـالـمِ كـ الأخـواتِ ورِّثِ
واليـاءُ للنصـبِ فـي مـوضعيـنِ في الجمعِ والمثنى كـ الأصلينِ
وحذف النون في الأفعال الخمسِ نصباً كـلن يغطوا ضوءَ الشمسِ

علامات الخفض

والخفضُ قد جاءت له علامةٌ كســرٌ ويــاءٌ وكــذاك فتحــةٌ
فكســرةٌ لمفــردٍ وجمــعِ مــؤنــثٍ وتكسيــرٍ للجمــعِ
واليـاءُ للمثنـى والجمـعُ كـذا الخمسةُ الأسماعلى الخفض بذا
كـ خذ للوافدينَ في العيدينِ هـدايـا مـن أخيـك ذي اليـديـنِ
وفتحـةٌ للخفـض فيمـا يُعـرفُ من الأسماء عندهم لا يُصرفُ
كـ أحمــدَ وعمــرَ وحمــرا وزينــبَ وطلحــةَ وسَكــرى
وحضـرمـوتَ يـوسـف عثمـانـا كـذا كـ أحسـنَ مَثنـى سَكـرانـا
ومـا علـى أيضـاً مفـاعـلَ جُمِـعْ كـذاك مـا علـى مفـاعيـلَ وُضِـعْ
وكلهـا بـالفتـح جُـرَّتْ فـاعـرفِ مـا لـم تُضِـفْ لهـا ولـم تُعَـرِّفِ
تقول من محاريبِ المساجدِ أتـى إلـى أحمـدِ مصـر المـاجـدِ

علامات الجزم

هــذا وللجــزم عــلامتــانِ سكـونُـهُ ويُحْـذَفُ الحـرفـانِ
أي حذفُ نونِ خمسةِ الأفعالِ جـزمـاً كـذا حـروفُ الاعتـلالِ
إذا يكــن مضــارعٌ مُعْتَــلُّ كـ لـم يَطُـفْ كـذاك لـم يَحُلُّـوا
أمـا سكـونُـهُ ففـي مضـارعِ صحيـحِ آخـرِ كـ لـم يسـارعِ

الإعراب بالحركات والحروف

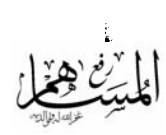
بالحركاتِ والحروفِ أعربِ ... للاسمِ هاهنا والفعلِ المعربِ
فأعربنْ بالحركاتِ أربعا ... المفردَ والجمعَ والمضارعا
أي جمعَ تكسيرٍ وأنثى سالمِ ... كنحو حافظاتٍ للمحارمِ
فالرفعُ فيها قد أتى بضمةٍ ... والنصبُ فيها قد أتى بفتحةٍ
وكسرةٌ للخفض والجزمُ بدا ... سكونُهُ فيها ووفقت الهدى
استثنِ جمعَ سالمٍ مؤنثِ ... وغيرَ مصروفٍ وأيضاً ثلِّثِ
بالفعل معتلاًّ بحذفِ الآخرِ ... بالجزم والثاني هنا إن تَجْرُرِ
فافتحه عكس أولٍ فذا اكسرِ ... للتاء دائماً في نصبٍ واجرر

الإعراب بالحروف

وبالحروف للأسماء الخمسةِ ... والخمسةِ الأفعال والتثنيةِ
وسالمِ الجمع هنا المذكَّرِ ... بالياء إن تنصب له أو تجررِ
والواو رفعاً والمثنى شبهُهُ ... بالياء خفضه وأيضاً نصبُهُ
والرفع للمثنى جاء بالألفْ ... كخمسةِ الأسماءِ نصباً فانتصفْ
والخمسة الأسماء مِثلُ الجمعِ ... في الخفض باليا وبواو الرفعِ
وخمسةُ الأفعالِ بالنون عُرفْ ... رفعٌ وبالجزم وبالنصب حُذفْ

باب الأفعال

والفعلُ ماضٍ أمرٌ أو مضارعُ ... كـ سَارعَ وسَارعْ ويُسَارِعُ
فالماضي مبنيٌّ على الفتح أبدْ ... كمثل ما غدا ولا جاءَ أحدْ
ويُبنى بالسكون إن به اتصلْ ... ضميرُ رفعٍ وبضمٍّ قد حصلْ
كـ أسلمُوا كذاك أسلمْتُ أنا ... فهذه على البناءين هنا
والأمرُ مبنيٌّ على ما يُجزمُ ... مضارعٌ منه كـ زُرْنَا والزَموا



على السكون أو بحذفِ الحرفِ أي حـرفِ علّـةٍ ونـونٍ أو فـي
والرفعُ أصلُ إعرابِ المضارعِ مـا زيـد فـي أولـهِ بـالأربـعِ
حروف نأتي وهو مرفوعٌ أبدْ إلاَّ لنـاصـبٍ وجـازمٍ وردْ
فانصبْهُ إن يدخلْ عليه ناصبُ من عشرةٍ وهي هنا النواصبُ
أنْ ولكـي وكـي وحتـى وإذنْ والفـاءُ والـواوُ وأوْ ولِـ ولـنْ
واجزمه إن يدخلْ عليه جازمُ ثمـانِ عشـرةَ وهـي الجـوازمُ
لـمْ وألـمْ ولامُ أمـرٍ لمَّـا ولا فـي نهـيٍ ودُعـا ألمَّـا
وإنْ ومـا ومَـنْ وأي ومهمـا وأيـن أنَّـى ومتـى وإذْ مـا
كـذاك أيَّـانَ أتـت وحيثُمَـا كـذا إذا فـي الشعـر ثـم كيفمَـا
وإنْ ومـا تـلاهـا فعليـنِ اجـزمِ بهـا لشـرطٍ كـ إنْ تعـزمْ أعـزمِ
وابـنِ إذا تـؤكِّـدنْ بـالنـونِ مضـارعـاً فتحـاً وبـالسكـونِ
ابـنِ إذا انتهـى بنـون نسـوهْ كـ هل نساؤهم يصبحْنَ أسوهْ

مرفوع الأسماء

وسبعـةٌ مـن الأسمـاء تُـرفـعُ الفـاعـلُ كـ جـاء عمـرٌو يشفـعُ
ونـائـبُ الفـاعـل ذا المفعـولُ إنْ لـم تسـمِ فـاعـلاً تقـولُ
لا يُضـرَبُ الحُـرُّ ولا يُـرَدُّ والمبتـدا ثـالثُهـا يُعَـدُّ
والخبـرُ وإسـمُ كـان يُـرفـعُ والخبـرُ فـي نحـو إنـي سـامـعُ
وكـلُّ مـا لهـذي الستِّ يَتبـعُ سـابعُهـا فـي العـدِّ وهـي أربـعُ
النعـتُ والعطـفُ كـذا التـوكيـدُ والبـدلُ الـرابـعُ يـا سعيـدُ

الفاعل

أولهـا الفـاعـلُ ذاك الاسـمُ يُـرفَـعُ بعـد فعـلٍ هـذا الـرسْـمُ
إن أُسْنـدَ الفعـلُ إليـه كـ دعـا زيـدٌ ومـات حـارثٌ ومـا سعـى

ولو مجازاً كسما الجدارُ ... واتسعتْ وقد تضيقُ الدارُ

وقد أتى صريحاً أو مؤولا ... بمصدر كساءنا أن ترحلا

وجُرَّ بالباء بلا اشتباهِ ... كنحو قوله (كفى باللّهِ)

كذاك (ما جاءنا من نذيرِ) ... فالاسم فاعلٌ على التحريرِ

مرفوعٌ بالضمةِ لكن اشتغلْ ... بالجرِّ بالحرف المناسبِ المحلْ

فقل لذا: ما جاء من صديقِ ... لنا ولا رفيقٌ أو رفيقِ

ونحو قام زيدٌ هذا ظاهرُ ... وقمتَ أي أنت فهذا مضمرُ

وواجب مع فعل تأتي التاءُ ... في نحو هاهنا أتتْ أسماءُ

فإن فصلتَ فعلى الجوازِ ... كذلك المؤنثُ المجازي

وواجبٌ له تجريدُ العاملِ ... عن مضمر كذا تأخيرُ الفاعلِ

تقول صلى المؤمنون الفجرا ... وزار الصاحبان اليوم عَمْرا

وربَّما تقدَّم المفعولُ ... حتماً على فاعِله تقولُ

قد ابتلى موسى النبيَّ ربُّهُ ... وأيَّما تحببْه سأحبُّهُ

وزارنا زيدٌ فهذي أخِّرِ ... للفصلِ والشرطِ وعودِ المضمرِ

لا أن يكون في لبْسٍ وليسَ ... ما يمنع كزار موسى عيسى

وعرِّفنْ فاعلَ بئسَ نعمَ ... وجوباً نحو نعمَ البنتُ سلمى

ونعم دارُ المؤمنين الدارُ ... وحبَّذا في الجنةِ القرارُ

وبئس للظالم عنها بدلا ... فذا الضميرُ في التمييز جعلا

ثم المخصوصُ مبتدّى مرفوعُ ... وسبْقُهُ لفاعلٍ ممنوعُ

كذا لتمييزٍ على نزاع ... وجاز سبقُ فعلٍ بالإجماع

كزيدٌ الصالحُ نعم العبدُ ... كما تقول نعم العبدُ زيدُ

كذا تقولُ نعمَ عبداً بكرُ ... وحبذا للصابرين الصبرُ

ونحو زيداً زرته اشتغالُ ... فالنصبُ كالرفع فيه احتمالُ

فإن رفعت زيداً فهو مبتدا / وإن نصبته فمفعولٌ بدا
لفعلٍ سابقٍ عليهِ مضمرِ / حتماً مفسَّرِ بالفعلِ المظهرِ
وإن سُبقْ بأدواتِ الحضِّ / والاستفهامِ والشرطِ والعرضِ
فالنصبُ واجبٌ وما تختصُّ / باسمٍ كما إذا الفُجَا فنصُّوا
على وجوبِ الرفع كـ دخلتُ / إذا زيدٌ يسحبه المُنْبَتُّ
ونحو باعني وبعثُ البائعُ / يُعدُّ هذا عندهم تنازعُ

نائب الفاعل

ثانيهما نائبُ فاعلٍ بدا / في الأصل مفعولا ومرفوعاً غدا
من بعد فعلٍ دون ذكر فاعلٍ / كنحو هل يُقبَلُ رأيُ الجاهلِ!
وناب عنه هاهنا إن غابا / الجارُّ والظرفُ وأيضاً نابا
المصدرُ كـ سير بالبريدِ / والفرسخان والسير الشديدِ
وضُمَّ أولاً لماضٍ واكسرِ / ما كان في المجهول قبلَ الآخرِ
وضُمَّ أولاً من المضارعِ / وافتحْ قُبيلَ آخِرٍ وأتبعِ
كـ أُكرِمَ القومُ ويُكرَمُ الفتى / وأُكرموا جميعُهم ومن أتى
فإن أتى الماضيَ معتلَّ الوسطْ / كـ باع أو كـ قال فالقولُ الوسطْ
اكسرْ هنا الأولَ واقلبِ الألفْ / ياءً كـ بيعَ الثوبُ مني بألِفْ

المبتدأ وخبره ونواسخهما

والاسمُ المرفوعِ هنا بالابتدا / لغير عاملٍ لفظاً ذا المبتدا
صريحٌ أو مؤولٌ بالمصدرِ / معرفةٌ وساغ بالمنكَّرِ
بشرط أن يخصَّ أو يعمَّ / إذ ما سواه لا يفيدُ علما
وخَصَّ وصفٌ كـ لعبدٌ مؤمنٌ / وعمَّ نفيٌ وكذا أقاطنٌ؟
ومسندٌ لمبتدًى هو الخبرْ / يُرفعُ لفظاً أو محلاًّ يُعتبرْ

ومفــرداً وجملـــةً اسميـــهْ　　وشبههـــا يكـــون أو فعليـــهْ

كـ زيـدٌ ذا أو ثَـمَّ أو فـي الـدارِ　　وقـــد أتـــى وذا أبـــوه جـــاري

وربمـــا يســدُّ عنـه الفـاعـلُ　　نحـو أقـاطـنٌ زيـدٌ أم راحـلُ

وحـذفـهُ مـن بعـد لـولا أوجَبُوا　　وقسَـمٍ و وَ بمعنـى يصحـبُ

وقبـل حــالٍ لا تكـونُ خبـرا　　كـ أحلى ما يكون النخلُ مثمرا

كان وأخواتها

وارفع بكان الاسمَ وانصبِ الخبرْ　　نـاقصـةً نـاسخـةً قـد اشتهـرْ

ككـان ظـلَّ أمسـى بـاتَ وبَـدا　　أصبح ليس صار أضحى وغدا

ما زالَ ما انفكَّ ما دامَ ما برحْ　　مـا فتـىءَ وكـلُّ مـا منهـا اجتُـرحْ

ككـانَ أو يكـونُ أو كـونٌ وكـنْ　　وكـائـنٌ فـي حكمهـنَّ مثلُهُـنْ

تقـول مـا زال علـيٌّ صـائمـا　　ولـم يـزلْ عمـرٌو بهند هـائمـا

وكـنْ كـريمـاً ويكـونُ صـالحـا　　ولا ينفـكُّ الحـقُّ دومـاً واضحـا

وجـاز فـي كـلٍّ تـوسـطُ الخبـرْ　　كمـا تقـول كـان سيـداً عمـرْ

وجـــوَّزوا تقـــديمـــه عليهـــا　　ســوى مـا دام فـالصـدرُ إليهـا

إن وأخواتها

وانصبْ بإنَّ الاسمَ وارفعِ الخبرْ　　كـ إنَّ زيـداً قـادمٌ بعـد عُمـرْ

ومثـــلُ إنَّ لكـــنَّ كـــأنَّ　　لعـــلَّ ليـــتَ مثلُهـــا وأنَّ

وإنَّ أنَّ جـــاءا للتـــوكيـــدِ　　وليـــتَ للتمنِّـــي للبعيـــدِ

لـــلاستـدراك هـــاهنـــا لكـــنَّ　　وللتشبيـــهِ قـــد أتـــتْ كـــأنَّ

وللـــرجـــاء قـــد أتـــت لعـــلَّ　　كـ علَّ صـالحـاً يـأتي المُكَـلاَّ

ولـم يجـزْ فيهـا تـوسطُ الخبـرْ　　إلاَّ إذا ظرفاً أتى أو حرفَ جرْ

كـ إنَّ زيـــداً عنـــدنـــا مقيـــمُ　　وخـــالـــداً فـــي قـــومـــه زعيـــمُ

وإن قرنتَ ما الحرفِ بها اهملِ لها سوى ليت إن شئتَ أعملِ
كـ (إنمـا اللّـٰـهُ إلـٰـهٌ واحـدُ) ومثـل ليـت (إنْ سعـدٌ لسيـدُ)
وأمـا أنْ بـالفتـح إن تخفـفِ فأضمر اسم الشأن فيها واحذفِ
لـهُ وأخبـرنْ عنـهُ بجملـةِ نحو أنِ الحمدُ في كل حالـةِ
من غير ما يفصلُ في الاسميةِ وجـامـدٍ أتـاك فـي الفعليـةِ
كـ (أنْ عسى) ومثله (أنْ ليس) وفـي الـدعـا وأوجبوا التنفيسا
بـ سوف والسين أو نفيه أو قدْ أولو لا في الدعا وفعلٍ قد جمدْ
كمثل (أنْ سيكونُ منكم مرضى) (وأنْ لـو استقـامـوا) ذا وأيضـا
كـ (أنْ قد أبلغوا) وذي بالفصلِ و (أنْ لا يـرجـعُ) بنفـي الفعـلِ
وإنْ كأنْ تخففْ أوجبِ العملْ وافصلْ بلم وقد في فعليِّ الجملْ
كما في قـولـه (كـأنْ لـم تغـنَ) وأضمرِ اسم الشأن ذا في المعنى
واكسرْ لـ إنَّ في صدرِ الكلامِ وبعـد محكـيٍّ وقبـلَ الـلامِ
كمثـل (قـال إنِّـي عبـدُ اللّـٰـهِ) وإنَّ الشـرك لضعيـفٌ واهِ
وبعـد أيمـانٍ كمـا وربِّـي إنَّـكِ يـا هنـدُ لأنـتِ حُبِّـي
وواجبٌ دخولُ اللام في الخبرْ إن خُففتْ وأهملتْ وما ظهرْ
قصدُ الإثباتِ كـ إنْ زيدٌ لرجلْ فارقةً عن إنْ لنفيٍ في الجملْ
وإلَّا جـازت الـلامُ علـى الخبـرْ واسـمٍ مـؤخـرٍ ومعمـولِ الخبـرْ
كنحـو إنَّ فـي هـذا العبـرهْ واللّـٰـهَ لَلْعـامـلَ مـوفٍ أجـرَهْ
كـذا علـى ضميـر الفصـل مثـلُ إنَّ تـوحيـدَ الله لهـو الأصـلُ

ظنّ وأخواتها

وانصبْ بظنَّ الاسمَ أيضاً والخبرْ كـ ظنَّ زيـدٌ صـالحـاً أخـا عُمـرْ
واجعلْهما مفعولا ظنَّ واجعلا لكـل فعـلِ القلـبِ هـذا العمـلا
يظـنُّ يحسَـبُ يخـالُ يعلـمُ ويسمـعُ ويجعـلُ ويـزعـمُ

يتخـذُ كـذاك ههنـا يـرى ويجـدُ وهكـذا أيضـاً درى
وجـاز إن تـوسطـت إعمـالُهـا وراجـحٌ إنْ أخِّـرتْ إهمـالُهـا
تقـول زيـدٌ ظـنَّ خـالـداً عمـرْ وخـالـدٌ قـد ظـنَّ عـامـرٌ زُفَـرْ
وواجـبٌ تعليقهـا عـن العمـلْ لفظاً هنـا ليـس محـلاًّ إن دخـلْ
مـا لـهُ دونهـا صـدرُ الكـلامِ علـى معمـولهـا كـالاستفهـامِ
أو نفـيٍ أو لام ابتـداءٍ وقسـمْ كـقـد درى لـزيـدٌ سيـدٌ أشَـمْ
ولتعلمــنَّ أيُّنــا أشــدُّ وقــد علمـت مـا علـيٌّ جَـدُّ

التوابع

وكـلُّ مـا الإعـرابُ فيهـا يتبـعُ لغيـرهـا فهـي هنـا التـوابـعُ
النعـتُ والعطـفُ كـذا التوكيـدُ والبـدلُ هـذا هـو التحـديـدُ

النعت

وصفٌ مشتقٌّ يتبعُ الموصوفا إعـرابـاً إفـراداً جنسـاً تعـريفـا
إلاَّ إذا يـرفـعُ اسمـاً ظـاهِـرا فـالنعـتُ ذا يتبـعُ الاسـمَ الآخِـرَ
بعـده فـي التـأنيـث والتـذكيـرِ فقـط لا فـي الإعـراب والتنكيـرِ
تقـولُ جـاء رجـلٌ مشبـوهُ مـع عمـرٍو الـزائـرنـا أبـوهُ
وامـرأةٌ مكـرَّمٌ أخـوهـا ونسـوةٌ مبجـلٌ حمـوهـا
ومفـرداً أتـى وجملـةً كمَـا يكـونُ شبْـهَ جملـةٍ وقُسِّمَـا
إلـى الحقيقـيِّ مـن المتبـوعِ كـاشتـرْ وبـعْ لـزيـدِ المـربـوعِ
والسببـيِّ ليـس بـالحقيقـي كـبـعْ لمَـنْ أبـوه بـالعقيـقِ
وشـرطُ نعـتِ جملـةٍ أنْ يُـذكـرا مـوصُـوفهـا فيهـا وأنْ يُنكَّـرا
كـجـاء حُـرٌّ قـومُـهُ أمجـادُ وزارنـا مشـايـخٌ قـد سـادوا
وجاز في وصفِ المعلومِ القطعُ عـن الاتبـاع والنصـبُ والـرفـعُ

واقْـدِرْ أعنـي أو هـوَ تقـولُ ... فـي القطع الحمدُ للَّـهِ الجليلُ

المعرفة والنكرة

معـرفـةٌ أولهـا الضميـرُ ... والعَلَـمُ ثـانيهـا يـا خبيـرُ
واسمُ إشارةٍ كذا الموصولُ ... مُحَلَّـى ألْ مضـافهـا تقـولُ
أنـت محمـدٌ وهـذاك الـذي ... القـومُ قـومـهُ فـاحفـظْ لـذا وذي
وكلُّ شائعٍ في الجنس يُذكرُ ... يَقبـلُ ألْ فـإنَّـه المُنكَّـرُ

العطف

والعطفُ ذا التابعُ بالحروفِ ... في الحكم والإعرابِ للمعطوفِ
حـروفُ العطـفِ و وفـا وثُـمَّ ... وأوْ وأمْ وحتـى أيضـاً أمَّـا
وبـلْ ولا ولكـنْ ثـم هـذهِ ... تعطـف فـي إعـرابـه لا حكمـهِ
تقـول جـاء خـالـدٌ وعـامـرُ ... وزار صـالحـاً أو زيـداً ثـامـرُ
وأمـرْ بمعـروفٍ هنـا لا منكـرِ ... ولـم يقـمْ عمـرٌو ولمَّـا يـأمـرِ
وخذ هنا معنى حروف النَّسَقِ ... فالواوُ قد أتت للجمع المطلقِ
والفـاءُ للتـرتيـبِ والتعقيـبِ ... وثـمَّ للتـراخـي والتـرتيـبِ
وحتـى للغـايـةِ والتـدريـجِ ... وأوْ لمـا يبـاحُ لا التحـريـجِ
علـى الإبـاحـةِ أو التخييـرِ ... كـ فـادِ أو مُـنَّ علـى الأسيـرِ
كـذاك للشـكِّ وللتشكيـكِ ... كـ جاءت من أبيكِ أم أخيكِ؟
وأمْ أتـتْ لطلـبِ التعييـنِ ... نحـو أذي مـن خشـبٍ أم طيـنِ؟
ولا لـردِّ الحكـم للصـوابِ ... عـن خطـأٍ مـن بعـدمـا إيجـابِ
وبل ولكن مثل لا في الحكمِ ... مـن بعـدمـا نفـيٍ أتـى للعلـمِ
ولا لقصـر القلـبِ والإفـرادِ ... وبـل ولكـن دونمـا إفـرادِ

التوكيد

وتابعٌ مخصوصٌ التوكيدُ معرفةٌ بألفاظٍ تفيدُ
النفسُ والعينُ وكلٌّ أجمعُ وأكتعُ وأبتعُ وأبصعُ
ويتبعُ التوكيدُ في إعرابهِ مؤكَّداً في خفضه ونصبهِ
ورفعهِ كجاء القومُ أجمعُ وإنَّ زيداً نفسَهُ قد يطمعُ
والنفسَ والعينَ وجوباً أفردِ أو ثنِّ أو اجمعْ لغير الواحدِ
بوزن أفعُل كما الزيدانِ أنفسهما هنا مجاهدانِ
والقومُ أنفسهم كما الهنداتُ أعينُهنَّ عندي حاضراتُ
وكلٌّ للجمع أتت والواحدِ كلا وكلتا للمثني أكِّدِ
وأجمَعُ جمعاءُ ذي للمفردِ وجَمعٌ أجمعون للتعدُّدِ

البدل

والبدلُ ذا التابعُ المقصودُ بالحكم دون رابطٍ معدودُ
كلٌّ من كلٍّ وكذا إبدالُ بعضٍ من كلٍّ وكذا اشتمالُ
وهو كمبدلٍ في كلِّ حكم في خفضهِ ورفعهِ والجزمِ
تقول قد أتانا زيدٌ عمُّهُمْ وكم أفادني الشيوخُ علمُهُمْ
وقد أكلنا عنده رغيفَهُ فتبدلُ البعضَ تقولُ نصفَهُ
كذلك النسيانُ والإضرابُ كنحو جاءت الرومُ الأعرابُ
وهكذا عطفُ البيان كالبدلْ كلٌّ من كلٍّ جاء في كلِّ محلْ
فنحو زارنا أبو حفصٍ عمرْ عن بدلٍ عطفُ بيانٍ اشتهرْ

عطف البيان

مُوضِحٌ أو مخصِّصُ الأعيانِ من المتبوعات عطفُ البيانِ
كمثل (يُسقى من ماءٍ صديدٍ) والقائدُ خالدُ بنُ الوليدِ



وكل إسم جامدٍ جاء يليْ … موافقاً متبوعه مما يلي
محلَّى أل بعد إسم الإشارهْ … وبعد أي لتفسير العبارهْ
كذاك بنتٌ وابنٌ بعد الاسمِ … وكنيةٌ ولقبٌ في الرسمِ
كذلك الموصوفُ من بعد الصفهْ … يليه في تنكيره والمعرفهْ
والجمعِ والإفرادِ والتذكيرِ … والعكسِ والإعرابِ في التقريرِ

المنصوبات

منصوبُ الأسماءِ هنا خمسةَ عشرْ … يجمعها قولٌ مفيدٌ مختصرْ
قل مصدرٌ كذاك مفعولٌ بهِ … أو معَهُ رابعُها من أجلهِ
وخامسٌ أتى ظرفُ الزمانِ … وسادسٌ هنا ظرفُ المكانِ
والحالُ عُدَّها في هذا سابعا … ثم التمييز والمستثنى تاسعا
والعاشر المنادى والحادي عشرْ … اسمٌ لـ لا وإنَّ ثانيها عشرْ
وثالثٌ من بعد عشرِ الخبرْ … في كان والتابعُ رابعُ العشرْ
وخامسٌ من بعد عشرٍ ما انتصبْ … لنزع خافضٍ فاحفظ لذا تُصِبْ

المصدر

أولها المفعولُ وهو المصدرُ … المطلقُ المنصوبُ وهو يصدرُ
في ثالث التصريفِ جاء اسما … كـ عَلِمَ يَعْلَمُ صار عِلْمَا
ونحو عَدَّ عدًّا ذا لفظيٌّ … وعَدَّه حساباً معنويٌّ
وهو مؤكِّدٌ كمثل ما مضى … كذا مبيِّنٌ كمثل قد قَضَى
قضاءَ عادلٍ قضاءً مبرماً … وحَدَّه حدَّين ثم غرَّما
وناب عنه عددٌ وآلةٌ … ومضمرٌ منه كذا إشارةٌ
واسمٌ لتفضيلٍ كذا بعضٌ وكلْ … وذي مضافةٌ لمصدرٍ فقلْ

قد ضربوا زيداً أشدَّ الضربِ ... وقد أحبَّ ليلى كلَّ الحبِّ
وحدَّهُ سوطاً وذاك الحدُّ ... ومرةً وحدًّا لا يحدُّ

المفعول به

والاسمُ المنصوبُ الذي جرى بهِ ... فعلٌ لفاعلٍ ذا مفعولٌ بهِ
وانصبْ بفعلٍ متعدٍّ واسمِ ... فاعلهِ ومصدرٍ واسمِ
للفعل نحو يفهمُ وفاهمُ ... وفهمه عليك ذا يا واهمُ
ونحو قد أتيتُ زيداً ظاهرُ ... ونحو إياك أتيتُ مضمرُ
وهو هنا قسمان ثم المتصلْ ... كالهاء في قد زرتهُ والمنفصلْ
إيَّايَ إيَّانا أتى إيَّاكما ... إيَّاهُ إيَّاها كذا إيَّاهما
إيَّاكَ إيَّاكِ أتى إيَّاكمُ ... إيَّاكنْ إيَّاهنْ كذا إيَّاهمُ
ويسبقُ الفعلُ هنا المفعولا ... إذا أتى الفعلُ هنا موصولا
بأن ولم وقد وس وسوفَ ... كنحو لم ينس لهم معروفا
واللام في قسَم وما تعجبِ ... كمثلِ ما أجملَ جوَّ المغربِ
كذا إذا الفعلُ أتى مؤكَّدا ... كأكرمنَّ الصائبَ المسددا
كذا المفعولُ المصدر المؤوَّلُ ... كأدركوا أنك أنت الأولُ
وواجبٌ تقديمُ مفعولٍ على ... فعلٍ له عكس هذا الذي علا
شرطٍ كمَنْ وأيْ كما تقولُ ... مَن تكرمْ نكرمْ وكذا المفعولُ
إذا أضفتهُ إلى اسم الشرطِ ... كأخا مَنْ تعطِ يا زيدُ أعطِ
كذاك قدّم اسمَ الاستفهامِ ... إذا أتى مفعولاً في الكلامِ
مَنْ ومتى وما وأيْ وأينَ ... كأين نمتَ؟ و كمَن أتينا؟
وبعد أمَّا كـ(أمَّا اليتيمَ) ... وكمْ في الإخبار فكنْ عليما
كذاك إن يُنصبْ بفعل أمرِ ... أتى بالفاء نحو داراً فاشْرِ

المفعول فيه

ظروف الزمان والمكان

والاسمُ المنصوبُ من الزمانِ على تقدير في ظرف الزمانِ
كنحو اليومَ ليلةً وغُدْوَةً وبكْرَةً غداً صباحاً عَتَمَةً
وسَحَرا كذا مساءً أبداً وقتاً كذا حيناً كذاك أمَداً
تقولُ زرتُ اليومَ عمراً وغدا زيداً ولن أزورَ عمراً أبدا
والاسمُ المنصوبُ من المكانِ على تقدير في ظرفُ المكانِ
كـ تحتَ فوقَ ومعَ قدَّامَ وخلفَ أعلى وهنا أمامَ
وراءَ تلقاءَ ثمَّ حِذاءَ ويَمنةً ويَسرة إزاءَ
شمالَ دونَ وكذاك بعْدَ هناك قبلَ وكذاك عندَ
كذا لدى وكل المبهماتِ مشابهٌ للستةِ الجهاتِ
ومبهم المقدار في المساحةِ كـ فرسخٍ وميلٍ في المسافةِ
كذا مصوغ مصدرٍ من عاملِ كـ قد جلست مجلسَ المحاملي
وناب عنها مصدرٌ وصفةٌ كلٌّ وبعضٌ عددٌ إشارةٌ
كنحو زرتهم قدومَ الضيفِ كلَّ النهار بعضَ هذا الصيفِ
وقد مشيت نحوهم طويلا وخمسَ ساعاتٍ عشرينَ ميلا
وانصبْ هنا للمعربات منها مضافةً فإن قطعتَ عنها
معَ بقاءِ نيّةِ الإضافةِ فابْنِ على الضمِّ لذي المضافةِ
كمثلِ قولهِ (للَّهِ الأمرُ من قبلُ) والمرادُ ذاك النصرُ
وجُرَّها بـ مِنْ بلا اشتباهِ كمثل (ما لها من دونِ اللَّهِ)

الحال

والحالُ الاسمُ المنصوبُ المفسِّرُ لوضعِ هيئةٍ وهوَ مُنَكَّرُ



أو مـا أتـاك فـي جـواب كيـفَ | كجـاء حـامـلاً للحـربِ سيفـا
وهـو مبيِّـنٌ لحـال صـاحبـهْ | فـاعـلاً أو مبتـداً أو مفعـولاً بـهْ
والحالُ لا يأتي لغير المعرفهْ | وخالف الحال في هذا للصفهْ
إلاَّ إذا سـاغ ابتـداؤهـا الجُمـلْ | كقـولـه لمـيٍّ مـوحشـاً طلـلْ
والأصـلُ أن يـأتـيَ فـي التمـامِ | ونـــادراً فـــي أول الكـــلامِ
وجـاء الحـالُ مفـرداً وجملـهْ | كـجـاء مـاشيـاً يعـانـي حِمْلَـهْ

التمـيـيـز

والاسمُ المنصوبُ الذي يُمَيِّزُ | لمبهـمِ الـذواتِ ذا المميّـزُ
لعـددٍ و وزنٍ أو قـدْرٍ حُسِـبْ | بمعنى مِن يُبِينُ الذاتَ والنِّسَبْ
ومنـه مـا يـوصـفُ بـالمحَـوَّلِ | مـن مبتـدًى ومفعـولٍ وفـاعـلِ
وجـاء بعـد أفعـل التفضيـلِ | ونعْـمَ بئـسَ حـبَّ فـي التمثيـلِ
كـذاك بعـد كـم الاستفهـامِ | كـكـم كتـابـاً يـا فتـى أمـامـي
ولا يكـونُ قـطُّ إلاَّ نكِـرَهْ | ومفـرداً كـبعـت ألفـاً نَمِـرَهْ
ورطـلٌ زيتـاً عنـدنـا لا تمـرا | وضـاق زيـدٌ بعـد عمـرٍو صـدرا
وبـاعنـا زيـدٌ بعيـراً لحمـا | وقـد غـدا أشهـرَ منهـم اسمـا
وحـارثٌ أكثـرُ منهـم مـالا | وحبـذا ونعـم زيـدٌ حـالا
والأصلُ في التمييز يأتي جامدا | والحـالُ مشتقًّـا كـجـاء عـامـدا
وجُـرَّهُ بمـن كـألـفٍ مـن إبـلْ | أو بـإضـافـةٍ كـأرطـالِ عسـلْ

الاسـتـثـنـاء

ومـا بـ إلاَّ هـاهنـا يُستثنـى | ونحـوهـا فـذلـك المُستثنَـى
كـذا سُـوى سِـوى أيضـاً سَـواءُ | غيـرُ كـذا وهـذه أسمـاءُ
وليـس لا يكـون بـاتفـاقِ | فعـلان هـا هنـا وأمَّـا البـاقـي

حاشا عَدا خَلا هنا فعليهْ ... في النصب أو معْها ما أو حرفيهْ

وإن أتى الكلامُ تامًّا موجَبا ... فالنصبُ مع إلاَّ يكونُ واجبَا

كنحو قام القومُ إلاَّ زيدا ... وجاءت النساءُ إلاَّ هندا

وإن أتى منفيًّا الكلامُ ... تامًّا هنا فاجعله يا همامُ

بالنصب مستثنى بـ إلاَّ والبدلْ ... وجهاً هنا بحسْب مايقضي المحلْ

كما أتى القومُ هناك إلاَّ ... سعدٌ أو سعداً بعدما تعلَّى

وإن أتاك ناقصاً منفيا ... كما رأيتُمُ إلاَّ عليا

فاعربْهُ هاهنا بحسْب العاملِ ... ما كان من مفعولٍ أو من فاعلِ

كما رأيت إلاَّ زيداً هاهنا ... ولم يقمْ إلاَّ عليٌّ قبلنا

وأمَّا الأسماءُ إذا يُستثنى ... بها هنا فأعرب المستثنى

مجروراً دائماً على الإضافهْ ... إليها أمَّا هذه المضافهْ

تعربُ إعرابَ ما بعد إلاَّ ... في كل الأحوال كما تجلَّى

تقولُ جاء القومُ غيرَ عمرٍو ... ولم يَطبْ للأكل غيرُ تمرِ

ولم أبع للقومِ غيرِ حارثِ ... وما أتى أهلُه غيرُ الوارثِ

أما المستثنى بالأفعال طُرَّا ... فانصبْ كـجاء القومُ حاشا عمرا

واخفضْ بها حرفاً كـحاشا الحُرِّ ... كذا عدا خلا في هذا الأمرِ

باب لا النافية للجنس

وانصب بـ لا نافيةً للجنس ... اسماً ويُبنَى بشروطٍ خمس

يباشرُ اسمُها لها مُنَكَّرَا ... ويسبقُ اسمُها لزاماً خبرَا

مرفوعاً جاء أيضاً بالتنكيرِ ... فـلا كمثل إنّ في التعبيرِ

وتأتي لا من غير ما تكرارِ ... ودونما اقترانها بالجارِ

مثاله لا رجلَ موجودُ ... وارفعْ بفصلِ الاسمِ يا محمودُ

مكرراً لـ لا هنا تقولُ ... لا عندهم مالٌ ولا فضولُ

وإن تباشرْ وتُكررْ أعملِ | لها إذا ما شئت ذا أو أهملِ
لا رجلَ في دارهم ولا كذا | لا رجلٌ في دارهم ذاك وذا
ولا إذا ما أُهمِلتْ قد أبطلوا | إعمالها أو مثل ليس تعملُ
وفي اسم لا ثانيةً وجوهُ | رفعاً ونصباً وكذا بنَوهُ
عطفاً على محلِّ كلٍّ منهما | بالابتدا أو اسمِ لا فاحفظهما
وعند إلغاء لـ لا هنا اقتصرْ | على البنا والرفعِ فيه واختصرْ
إذ ليس ما يصلح فيه العطفُ | بالنصب هاهنا وهذا الصرفُ
وإن أتى اسمها مضافاً فاعربِ | كذا شبيهاً بالمضافِ وانصبِ
كنحو لا أخا جودٍ ذميمُ | ولا مهيناً نفسَه كريمُ

المنادى

ثم المنادى وله أقسامُ | لكل قسمٍ هاهنا أحكامُ
فالعَلَمُ المفردُ هذا يُبْنَى | بالضمِّ نحو قلْ يا ربُّ تُبْنا
كذاك يا زيدونَ يا زيدانِ | بالألِفِ والواو مَبْنِيَّانِ
كذا منكَّرٌ هنا مقصودُ | من دون وصفٍ نحو يا مولودُ
فإن وصفت جاز يا مولودا | عظيماً خلقه غدا ممدودا
أما المنكَّرُ غيرُ المقصودِ | كذا المضافُ أو مثلُ المعدودِ
مضافاً هاهنا فهذي تنصبُ | لا غيره وهذا حكمٌ واجبُ
تقولُ يا رحيماً بالعبادِ | وأيْ عبدَ الرحيم مَن تنادي؟
واغافلاً وقد أساء العملا | هلاّ ذكرتَ يا هُدِيتَ الأجلا؟
وتابعَ المبنيِّ منه أعربِ | بالرفع أو على المحلِّ فانصبِ
وتابعُ المبنيِّ هذا إن يُضفْ | ولم يكن جاء بلام وألفْ
فالنصبُ واجبٌ على المحلِّ | كنحو يا أحمدُ جارَّ الحليّ
ونعتَ أي بالرفع دوماً أعربِ | كنحو قوله يا أيُّها النبيّ

وإن يـك التـابـعُ هـاهنـا بـدلْ ... مـن المبنـيِّ أو عطفـاً بغيـر ألْ
فأعطه حكمَ المنادى المستقرْ ... كنحـو يـا عكـرمـةُ أبـا عمـرْ
والمستغـاثُ بـه بـ الـلام أتـتْ ... مفتـوحـةً ومـن يُغـاثُ كُسـرتْ
كـلاهمـا يكـونُ مجـروراً بهـا ... كـ يـاللّـهِ لِلصغـارِ مـن لهـا
والنـدبُ ذا المنـادى مع تفجّعِ ... بـ وَ ويـا كقـولهـم وا مضجعـي
وحكمـه حكـمُ المنـادى وأتـتْ ... ألـفٌ بـآخـرٍ وهـا فـأشغلـتْ
تقـول وازيـدُ هنـا واحـربـا ... واولــداه واأميـرَ الــركبـا

المفعول له

والمصدرُ المنصوبُ ذا المفعولُ ... لـه معلــلاً فعــلاً تقــولُ
قـد قـام زيـدٌ إجـلالاً لعمـرِو ... وقـد قصـدتـكَ ابتغـاءَ الأمـرِ
وشـرطُـهُ اتحـادُه مـع عـامـلِ ... في الوقتِ واتحادُه مع فاعلِ
وإلاَّ فـاجْـررهُ بحـرفِ الجـرِّ ... كنحـو قـد يـزورهـم للتمـرِ
أو زرتنـا اليـومَ لنكـرمْـك غـدا ... أو زرتنـا لإكــرامٍ منَّـا بـدا

المفعول معه

والاسمُ المنصوبُ المبيْنُ من معَهْ ... يُـفـعـلُ بـعـد واو مـفـعـولٌ معَهْ
إن دلـت الـواوُ علـى المعيَّـهْ ... مـعْ أولٍ لا عطـفِ الفـاعليَّـهْ
مسبـوقـةً بنـاصـبٍ كفعلهـا ... أو اسـمِ فـاعـلٍ كمـا مفعـولهـا
كـ سـائـرٌ صـديقنـا والنيـلا ... أو مكــرةٌ أو سيــرُه والليــلا
وجـاء كيـف أنـت وعميـرا ... ومـا لَـكَ يـا زيـدُ وزهيـرا
والنصبُ واجبٌ كـ سرتُ وعمرْ ... على الأصح مثل سرتُ والقمرْ
كـذاك قـد مـرَّ بهـم وزيـدا ... إذ أوجبـوا فـي الأول التـوكيـدا
بمضمـر منفصـلٍ والثـانـي ... إعــادةً لخــافـضٍ مُبــانِ

والعطفُ واجبٌ كـ سار بدرُ وخالدٌ إلى الرها وبكرُ
إذ شارك الثاني هنا بالفعلِ فليس مفعولاً ولا كمثلِ
جاء رئيسُ القومِ والجيشانِ إذ جاز فيه هاهنا الوجهانِ

باقي المنصوبات

وانصبْ بنزعِ خافضٍ مبينا كـ اختار موسى قومَه سبعينا
وانصبْ بإسم فاعلٍ ومصدرِ وكمْ في الاستفهام لا في الخبرِ
وفي تعجُّبٍ كـ ما أحلى الثمرْ كذا الإغراءُ والتحذيرُ في صورْ
كـ اللَّـهَ اللَّـهَ ودونك العملْ عليك الاجتهادَ إياك الكسلْ
بالاختصاص انصبْ هنا كما مَثَلْ (نحن بني ضبّةَ أصحابُ الجمَلْ)
بعد أنا ونحن اسماً ظاهراً وأنت أنتمُ بفعلٍ أضمرا
أخصُّ أو أعني ويأتي مبنيْ كـ أنا أيُّها الرجالُ معنيْ
وانصبْ بما الحجاز مثل ليسَ والغها في ما بخيلٌ عيسى
والخبرُ في كان واسم إنَّ من المنصوبات كما أبنَّا
كذا إذا جاءت هنا التوابعُ من بعد منصوبٍ أي تلك الأربعُ

أحكام العدد والمعدود

وكلُّ معدودٍ أتى بعد عددْ خالفه في الجنس وهو مُطَّرَدْ
من الثلاث هاهنا للعشرِ وميَّزوا معدودَها بالجرِّ
مضافةً نحو (سبعَ ليالِ) وسبعةَ رجالٍ لا أطفالِ
وإن تركَّبْ ابنِ للجزأينِ بالفتح واستثنِ هنا الاثنينِ
وأفردِ المعدودَ فيها وانصبِ له على التمييز ذا وأعربِ
كلي هنا خمسةَ عشرَ بيتا كما له خمسَ عشرةَ بنتا
وقل قرأتُ القصةَ الرابعةَ عشْرةَ عندنا كذا السابعةَ

واقرأ لنا من الكتابِ الخامسَا عشرَ هنا ودعْ هديت السادسا
مطـابقـاً لهـذا فـي التـذكيـرِ كـذاك فـي التعـريـف والتنكيـرِ
كمـا تقـول دائمـاً أحـدَ عشـرْ مطابقاً هنا كما الحادي عشرْ
وثنتـا عشـرةَ كـذاك اثنـا عشـرْ مطـابقـاً هنـا كمـا الثـانـي عشـرْ

ما يعمل من الأسماء عمل الفعل

وسبعـةٌ مـن الأسمـاء تفعـلُ في معمولاتها ما الفعلُ يعملُ
اسـمٌ لفعـلٍ مثـل هيهـاتَ وصـهْ و ويّ و واهـاً وشتـانَ ذا ومـهْ
والمصدرُ المضافُ في الأساسِ كمثـل (أكلِهـمْ أمـوالَ النـاسِ)
أو مصـــدرٌ منـــوَّنٌ كمثـــلِ (إطعامٌ في يوم) هنا كالفعلِ
واسـمٌ لفـاعـلٍ فـإن كـان بـألْ على الإطلاق أوجبوا له العملْ
كـ القاتلين الملكَ الحُلاحِلا ومكـرمٌ مـن كـان عنـه راحـلا
وإلاَّ أن يكـــون ذا للحـــالِ مـن دون أل هنـا والاستقبـالِ
مع نفـيٍ أو وصـفٍ أو استفهـامِ أو مخبـرٍ عنـه بـذا الكـلامِ
كنحـو (مـا وافٍ بعهـدي أنتمـا) كمـــا أقـــادم زيـــدٌ إليكمـــا؟
وكـلُّ إسـمٍ جـاء للمبـالغـهْ يكونُ كالفعل في ذي المعاملهْ
كمثـل (لبَّـاسـاً لهـا جِـلالَهَـا) أو كـ ضـروبٌ حينهـا رجـالَهَـا
واسمٌ لمفعولٍ كإسم الفاعلِ كنحو معروفٌ سويدُ الكاهلي
كـالفعـل أيضـاً صفـةٌ مشبهـهْ بـاسـمٍ لفـاعـلٍ أتـتْ مشبَّهـهْ
علـى ثبـوت وصفِهـا تـدلُّ لا حـادثٍ كـالفعـل يضمحـلُّ
كنحـو طـاهـرٌ ثـوبُ الغـلام وحسـنٌ وجـهُ فتـى الأحـلام
فـإن رفعـتَ معمـولاً ففـاعـلً وإلاَّ مضمـراً حـواه العـامـلً
فانصبه إن شئتَ على التمييزِ منكّـراً فـي حكمـك العـزيـزِ
وإلاَّ فـانصبـه كمـا المفعـولِ معـرَّفـاً هنـا لـذا المعمـولِ

أو جـرَّهُ إن شئـتَ بـالإضـافـةِ للـوصـفِ نحـو حسـنُ الظَّـرَافـةِ
واسـمٌ لتفضيـلٍ أتـاك سـابعـا لمضمـر فيـه يكـون رافعـا
كـ المـؤمنـون أفضـلُ الـرجـالِ والـرجـلان أفضـلا الأبطـالِ
كذا الزيدان الأفضلان بعدنا والمسلمات الفُضْلَيات عندنا
وعمـرو أتقـى مـن أخيـه البكـرِ وهنـدٌ أحلـى وأجـلُّ السُّمْـرِ

المجرورات

وجُـرَّ مجـرورٌ بحـرف جـرٍّ وبـإضـافـةٍ عليـه تجـري
بمعنـى فـي ومعنـى مـن والـلامِ كـ مكـر الليـلِ أو دار السـلامِ
وثـوبُ خـزٍّ وغـلامُ عمـرِو وبـاب بـرٍّ وبصيـصُ جمـرِ
كـذاك جُـرَّ تـابـعُ المخفـوضِ كـ خـارج الـزروع لا العـروضِ
ثـم حـروفُ الجـرِّ جـاءت أوَّلا فمـن أرادهـا عليـه عـوَّلا
تمَّـتْ بحمـدِ اللّـٰهِ ذي الجـلالِ سبحـانـه ذي المجـدِ والكمـالِ
وصلَّـى الله مـا تغنَّـى القُمْـري علـى نبيِّنـا ليـوم الحشـرِ

وتمَّ الفراغ من نظمها فجر يوم الخميس
١٠ شوال ١٤٢٤هـ = ٤/ ١١/ ٢٠٠٣م

الفهـرس

الموضوع	الصفحة

الوصول إلى نظم علم الأصول

الموضوع	الصفحة

الإبريز في نظم كتاب الوجيز في القواعد الفقهية

العذب القراح في علم الاصطلاح

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة



